2013

وزارة العمل

رام الله – فلسطين

المستوطنات الإسرائيلية

وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل

إعداد

وحدة السياسات والمشاريع

كانون ثاني – 2014

المحتويات

الموضوع الرئيسي	الموضوع الفرعي	الصفحة
قائمة الجداول		2
تقديم		3
الباب الأول: الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين		5
1.1	خلفية تاريخية	5
2.1	قوانين مختلفة لمصادرة الأراضي الفلسطينية	8
3.1	المشاريع الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية	9
4.1	وضع الاستيطان حتى نهاية العام 2012م	11
5.1	الانتشار الجغرافي للمستوطنات	14
6.1	المجالس الاقليمية للمستوطنات	16
7.1	البؤر الاستيطانية الاسرائيلية	17
8.1	المستوطنات في القانون الدولي	18
الباب الثاني: الانتهاكات الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2013		22
الباب الثالث: الآثار الناجمة عن الانتهاكات الاستيطانية المختلفة على الشعب الفلسطيني		33
1.3	في المجال السياسي	33
2.3	في المجال الامني	34
3.3	في المجال الاقتصادي	34
4.3	في المجال البيئي	44
5.3	في المجال الاجتماعي	52
الباب الرابع: جدار الفصل والضم والتوسع العنصري		53
1.4	مقدمة	53
2.4	مواصفات الجدار	54
3.4	الاثار الناجمة عن الجدار	59
الخاتمة		68

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين أعداد المستوطنات والمستوطنين خلال العامين 2011 و 2012 حسب المحافظة	14
2	التوزيع الجغرافي للمستوطنات حسب القطاع والمحافظة–2012م	16
3	توزيع الانتهاكات الاسرائيلية خلال العام 2013 حسب نوع الانتهاك والشهر	32
4	معدلات الأجور بين الضفة الغربية واسرائيل ةالمستوطنات حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث–2013	43
5	قائمة باسماء بعض المستوطنات وطريقة تخلصها من المياه العادمة	45
6	قائمة بمجموعة من مصانع المستوطنات والأضرار البيئية التي تسببها	48
7	قائمة بمجموعة مستوطنات وكيفية تخلصها من نفاياتها الصلبة	50
8	توزيع مقالع الحجارة الاسرائيلية في الضفة الغربية حسب المحافظة	51
9	التوزيع النسبي لطول جدار الضم والتوسع العنصري في محافظات الضفة الغربية	55
10	تطور عملية بناء جدار الضم والتوسع العنصري في الضفة الغربية والقدس–2012	56
11	توزيع بوابات جدار الفصل العنصري حسب نوع ووصف البوابة	57
12	أعداد العاملين (النظاميين وغير النظاميين) في اسرائيل والمستوطنات خلال الربعين الثاني والثالث من العام 2013م ونسبة الزيادة.	67

مقدمة

"إن الحقيقة هي أن لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضي وتسييجها" هي جملة ضمن مقال لعضو كنيست إسرائيلي سابق يدعى يشعياهو بن فورت في صحيفة يديعوت العبرية بتاريخ 1972/7/14. هذه المقولة تمثل فلسفة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي الذي يعتبر التطبيق العملي للفكر الاستراتيجي الصهيوني،حيث انتهج فلسفة أساسها الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، بعد طرد سكانها الفلسطينيين بشتى الوسائل بحجج ودعاوي دينية وتاريخية باطلة، وترويج مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وجلب أعداداً كبيرة من يهود الشتات من مختلف أنحاء العالم، وإحلالهم بدلاً من العرب الفلسطينيين، بهدف إقامة دولة على هذا الجزء من المنطقة العربية، لما تلعبه فلسطين من أهمية استراتيجية في هذه البقعة من العالم.

ويمثل النشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي في فلسطينأحد أخطر الممارسات التي تهدف الى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، فهو يمثل الوجه الآخر لعملية الاحتلال والمكمل لمصادرة وتهويد الأرض وتفريغها من سكانها العرب، وترى الأدبيات الصهيونية في المستوطنات مرتكزاً أساسياً لاستراتيجية السيطرة الديمغرافية، والسيطرة على الأرض، ناهيك عن كونها الحزام الأمني والاقتصادي للداخل الصهيوني، وترمي الحكومات الاسرائلية من بناء تلك المستوطنات إلى توطين أكبر عدد من المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية للإخلال في الميزان الديمغرافي لصالح التهويد في نهاية المطاف، وقد تم إخضاع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي لمنهاج تدريجي في عملية التوسع غير محدد برقعة واضحة دلل عليها بشكل جلي تصريح بن غوريون "حدود إسرائيل ستعينها الأجيال القادمة".

ولأهمية الاستيطان في الفلسفة الصهيونية، ميزت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة المستوطنات بسياسات اقتصادية إسرائيلية خاصة بها تختلف عن السياسات الاقتصادية العامة للدولة العبرية، حيث تم دعم المستوطنات مالياً بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية لهذا الدعم، مستهدفة من هذا الدعم تحقيق غايات سياسية وإيديولوجية. وقد أثبتت السنوات الثلاثون الأخيرة أن المستوطنات آخذة في الازدهار بالتوازي مع تقليص دولة الرفاه داخل إسرائيل. فالحكومات الاسرائيلية تعرض على المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خدماتاً وتمويلاً غير قائم في حدود الدولة (الاراضي المحتلة قبل عام 1967م)، فتعرض أرضاً زهيدة الثمن، وشققاً ومساكن بثمن معقول، وامتيازاتاً ودعماً حكومياً، وبنية تحتية متطورة، وجهازاً تعليمياً مدعوماً، وتخفيضاً ضريبياً، ومساعدات حكومية سخية في مجال الرفاه الاجتماعي، وذلك في إطار سياسة الحكومة الاسرائيلية الهادفة إلى تشجيع اليهود على السكن في المستوطنات.

وإمعاناً في تنفيذ سياساتها التوسعية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، لم تكتف السلطات الاسرائيلية بمصادرة الأرض الفلسطينية من أجل بناء وتوسيع المستوطنات، بل قامت بتنفيذ اجراءات أخرى لمصادرة الأراضي الفلسطينية، والتي تعتبر ذات ارتباط وثيق بالسياسة الاستيطانية، والتي منها مصادرة الأرض لشق طرق التفافية لربط المستوطنات ببعضها البعض أو لربطها بالتجمعات السكانية اليهودية داخل الخط الأخضر، أو مصادرة الأرض لبناء جدار الضم والتوسع العنصري، أو مصادرة الارض واعتبارها "مناطق عسكرية مغلقة"، والتي تضم مساحات شاسعة من الارض تقوم اسرائيل بعزلها، وتفرض قيوداً مشددة على وصول المواطنين الفلسطينيين اليها، وتحدد حدود هذه المناطق بأوامر عسكرية تصدرها السلطات الاسرائيلية، ومنها المناطق المحيطة بالمستوطنات والمناطق الواقعة خلف جدار الضم والمناطق العازلة على جانبي الطرق الالتفافية.

هذه الإجراءات الاحتلالية الاستيطانية المستمرة اتجاه الأراضي الفلسطينية، والتي تتعارض بشكل واضح مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص، كان لها أسوء الأثر على الشعب الفلسطيني منذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين ولغاية الان، حيث كان تأثيرها واضحاً في كافة مجالات الحياة السياسية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية وغيرها.

وهذا التقرير يتحدث بنوع من التفصيل عن الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية خلال العامين 2012م و 2013م، وتأثير ذلك على مختلف مجالات حياة المواطن الفلسطيني، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال أربعة أبواب تمثل مجمل هذا التقرير. فالباب الأول يتحدث عن بدايات وطبيعة العمليات الاستيطانية في فلسطين وموقف القانون الدولي منها، بينما يتحدث الباب الثاني عن طبيعة وحجم انتهاكات السلطات الاسرائيلية ومستوطنيها بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته خلال العام 2013م، فيما يتحدث الباب الثالث عن الأثار الناجمة عن الاستيطان في الاراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967م وتأثيرها على الشعب الفلسطيني وموارده الطبيعية، أما الباب الرابع والاخير فيتحدث عن بناء جدار الضم والتوسع العنصري على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م (كوسيلة أخرى ينتهجها الكيان الصهيوني في مصادرة الارض الفلسطينية)، وتأثيراته على الشعب الفلسطيني وموارده الطبيعية.

الباب الأول

الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين

1.1 خلفية تاريخية

انطلقت الفكرة الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين بعد ظهور حركة الاصلاح الديني على يد مارتن لوثر في أوروبا، بمباركة المذهب البروتستانتي ومقولته: "ان اليهود ليسوا جزءاً من النسيج الحضاري الغربي، وانما هم شعب الله المختار، وطنهم المقدس فلسطين، يجب أن يعودوا إليه". وكان أول من حاول تطبيق هذه المقولة تاجر دنماركي يدعى أوليغريني عام 1695م، الذي أعد خطة لتوطين اليهود في فلسطين وقام بتسليمها الى ملوك اوروبا في ذلك الوقت[1]. ويعتبر الفرنسي نابليون بونابرت أول زعيم دولة اقترح إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وذلك خلال حملته الشهيرة على مصر وسوريا في عام 1799م. وفي فترة ضعف الدولة العثمانية وزيادة الأطماع الأوروبية في ممتلكاتها، طلب السفير البريطاني في القسطنطينية بالتدخل لدى السلطان العثماني للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين.

فعلياً، بدأت المرحلة الاولى من النشاط الاستيطاني اليهودي لفلسطين بالظهور في العام 1840م، وكان ذلك بعد هزيمة محمد علي الحاكم المصري، واستمرت حتى عام 1881م، العام الذي اعتبره المؤرخ اليهودي والتر لاكور بداية التاريخ الرسمي للاستيطان اليهودي في فلسطين، وذلك عندما وصل 3000 يهودي من اوروبا الشرقية الى فلسطين، حيث تمكنوا من انشاء عدد من المستوطنات خلال الفترة 1882م–1884م، من بينها مستوطنة بتاح تكفا أول مستعمرة يهودية في فلسطين، والتي اقيمت على أراضي قرية ملبس. بعد ذلك، توالت عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بشتى الوسائل، والتي منها الشراء أو الاستئجار لمدة طويلة، وقد لعبت المؤسسات اليهودية التي أنشئت لهذا الغرض[2] دوراً أساسياً وهاماً في عمليات الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بشتى الطرق وإقامة المستوطنات الصهيونية عليها.

وساهم تشكيل المنظمة الصهيونية العالمية بزعامة هرتسل خلال المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل سنة 1897، بوضع حجر الأساس للمشروع الصهيوني، الذي اعتمد الايديولوجية كأساس لنشاطاته. فعملت المؤتمرات الصهيونية العالمية على تنفيذ برامجها التي تمحورت حول برنامج المؤتمر الأول، الذي يدعو إلى العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة، وتغذية وتقوية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي، واتخاذ الخطوات التمهيدية

---

[1] صلاح عبد العاطي، الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948، موقع الحوار المتمدن، عنوان الكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88817

[2] من بينها:منظمة بيكا التي أسسها روتشيلد، والوكالة اليهودية التي انبثقت من المؤتمر الصهيوني العالمي الأول عام 1897، والصندوق القومي اليهودي "الكيرن كايمت" وصندوق التأسيس اليهودي"الكيرن هايسود".

للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق غاية الصهيونية. لذلك، سعت الحركة الصهيونية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى امتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأراضي باعتبار ذلك إحدى الركائز الضرورية لإقامة دوله يهودية على أنقاض فلسطين العربية، حيث ساعد نظام ملكية الأراضي الذي كان سائداً في فلسطين ومناطق أخرى من الإمبراطورية العثمانية آنذاك الصهاينة على تحقيق بعض مخططاتهم في امتلاك الأراضي الفلسطينية وتهويدها.

ومع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920م وحتى اعلان قيام دولة إسرائيل في العام 1948، بدأت المنظمة الصهيونية العالمية بإنشاء مؤسسات تعمل على تكثيف عمليات استملاك الأراضي الفلسطينية وزيادة تدفق الهجرات اليهودية الى فلسطين. وبالتالي، تعتبر هذه المرحلة بانها مرحلة الاستيطان الفعلي لليهود في فلسطين، حيث أعلن في نهاية هذه المرحلة عن قيام دولة إسرائيل على 77% من مساحة فلسطين التاريخية.

وبعد إعلان قيام دولة إسرائيل وحتى عام 1967م، استمرت إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستمرت في مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات لاستقبال المهاجرين الجدد باستمرار، حتى تمكنت من احتلال كافة الأراضي الفلسطينية في حزيران/يونيو من عام 1967م.

وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967م، تبلورت السياسة الاستعمارية الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني فيهما بشكل واضح لا سيما في مدينة القدس، فبعد مضي أربعة أيام على بدء الاحتلال، هدمت القوات الإسرائيلية حي "المغاربة "العربي في البلدة القديمة وأعطت السكان إنذارا مدته ثلاث ساعات، حيث أضحى ما يقرب من 6000 فلسطيني بلا مأوى، ثم أقامت إسرائيل على أنقاض ذلك الحي ساحة الحائط الغربي. كما بدأت بإصدار قرار يقضي بضم القدس الشرقية واتخاذها عاصمة لها في العام 1968م. وبناءً على ذلك، حلت مجلس امانة القدس العربية والغت الادارات العربية والمحاكم وربطت مرافق الخدمات العامة ببلدية القدس الاسرائيلية. كما تم عزل القدس عن الضفة الغربية اقتصاديا وادارياً، ونقلت الدوائر والوزارات الاسرائيلية اليها. وبعد ذلك، عمدت سلطات الاحتلال الى تطويق المدينة بالمستوطنات وتفريغها من سكانها العرب، كما أخضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للحكم العسكري الاسرائيلي بناءً على قرار الحكومة الاسرائيلية، وبقيت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الحكم العسكري حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد في العام 1978م التي نصت على انشاء ادارة مدنية للإشراف على الشؤون المدنية للسكان الفلسطينيين.

وفي باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، اعتمدت السياسة الاسرائيلية بعد حرب عام 1967م على مجموعة قوانين، سنأتي عليها لاحقاً، في تكثيف وتعزيز الوجود اليهودي فيهما، حيث اعدت ونفذت مجموعة من المشاريع استيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة (قامت اسرائيل بتفكيك المستوطنات المقامة على أرض قطاع غزة وانسحبت منه في العام 2005م). وقد شهدت هذه الفترة أكبر هجوم استيطاني على

الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، خاصة في عهد الحكومات الاسرائيلية اليمينية المتطرفة التي بدأت بحكومة مناحيم بيغن في العام 1977م، والتي بدأت برسم سياسة استيطانية جديدة خاصة بعد اتفاق السلام مع مصر، حيث اقامت 78 مستوطنة جديدة خلال الفترة 1977م- 1986م فقط. وفي العام 1992م (ما قبل اتفاق اوسلو) بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية 252545 مستوطناً، يقيم منهم111673 مستوطناً في مستوطنات الضفة الغربية و 140872 مستوطناً يقيمون في القدس الشرقية[3].

وتعد مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو من الفترات المتميزة (سلباً وايجاباً) التي مرت على الشعب الفلسطيني في مختلف مناحي حياته وبشكل خاص في المجال السياسي، فهي مرحلة التسوية السياسية وتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993م وإنشاء أول سلطة فلسطينية على الأرض، شهد خلالها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أحداثاً تعد مفصلية في حياته. فقد شهد انتخابات تشريعية ورئاسية في العامين 1996م و 2006م، وشهد أحداث الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، ووفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رحمه الله، وانتقال الرئاسة الى الرئيس الحالي محمود عباس حفظه الله. كما شهدت هذه المرحلة اقامة جدار الفصل العنصري ابتداءً من العام 2002م، وانسحاب اسرائيل من قطاع غزة في العام 2005م، وحالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة اثر الانقلاب الذي قامت به حركة حماس في العام 2007م، وحربي اسرائيل على قطاع غزة في العامين 2008م و 2012م.

هذه الأحداث في مجملها ألقت بظلالها على مصادرة الأرض والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفةالغربية، فبالرغم من التباطؤ في انشاء مستوطنات جديدة، الا ان التسارع في حركة الاستيطان كان واضحاً من حيث توسيع وتسمين المستوطنات القائمة، سواءً من خلال إضافة وحدات استيطانية أو أحياء جديدة فيها أو من خلال انشاء بؤر استيطانية[4]على مقربة من المستوطنات القائمة والتي لا تلبث أن تصبح احياء ضمن هذه المستوطنات أو مستوطنات مستقلة. وشهدت هذه الفترة الكثير من الخطط الإسرائيلية والتحركات الدولية والاتفاقيات الثنائية لتخفيف الأحداث في الضفة الغربية وكان من أبرزها خطة باراك للفصل الأحادي، وخطة شارون، بالإضافة إلى خطة خارطة الطريق.

ومن متابعة أحداث هذه الفترة، يتضح أن الحكومات الإسرائيلية التي تعاقبت على الحكم لم تكن معنية بتطبيق التعهدات المطلوبة منها لوقف سياساتها الاستيطانية، بل على العكس تماماً فقد أشارت المعطيات إلى أنها ضاعفت من أعداد المستوطنين في الضفة الغربية، بالإضافة إلى زيادة مساحة المستوطنات القائمة من خلال التهام الأراضي الفلسطينية، كما ساهم كل من جدار الضم العنصري والطرق الإلتفافية في الاستيلاء على المزيد من الاراضي الفلسطينية لصالح المستوطنات والبؤر

[3]بلال محمد صالح ابراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.

[4]البؤرة الاستيطانية هي بناء مدني أو شبه عسكري لم يتم إقرار بناءه من السلطات الاسرائيلية بداية، وغالباً ما يتم اقراره فيما بعد، وذلك باختيار توقيت سياسي مناسب، ومن ثم يتم تحويلها في الغالب الى مستعمرة أو معسكر.

الاستيطانية، ناهيك عن اعتداءات المستوطنين المتكررة على السكان الفلسطينيين ومصادرة اراضيهم القريبة من المستوطنات ومنعهم من الوصول اليها، مما ترك آثاراً سلبية على مجمل مناحي الحياة للفلسطينيين، وعلى مجمل مقومات التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية، والتي هي القاعدة المهمة والاساسية التي يجب الاعتماد عليها عند قيام الدولة المنتظرة.

2.1 قوانين مختلفة لمصادرة الأراضي الفلسطينية

استخدمت إسرائيل مجموعة مختلفة من القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية بالإضافة إلى الأوامر العسكرية لمصادرة الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، بحيث تم وضع اليد على ما يزيد عن 40% من مساحة الضفة الغربية كأملاك دولة. ومن القوانين التي لجات السلطات الاسرائيلية الى تطبيقها خلال هذه المرحلة بهدف السيطرة على الاراضي الفلسطينية ما يلي:

- ❖ قانون المصادرة للأغراض العامة لعام 1943م: وينص هذا القانون على مصادرة الاراضي من اجل المصلحة العامة لإقامة مشاريع حيوية كالمدارس والمستشفيات والطرق والخدمات الضرورية.
- ❖ قوانين انظمة الطوارئ والامن لعام 1945م: وهي مجموعة انظمة وقوانين قامت بتشريعها حكومة الانتداب البريطاني بدعوى الحفاظ على النظام العام في المجتمع ومراعاة امن المواطنين، واستغلتها السلطات الاسرائيلية في مصادرة او اغلاق الارض بحجة استخدامها للأغراض الأمنية او التدريبات العسكرية.
- ❖ قانون املاك الغائبين: اصدرت السلطات الاسرائيلية هذا القانون في عام 1967م ويتناول املاك الغائبين المنقولة وغير المنقولة، واوكلت الى حارس املاك الغائبين مهمة الحفاظ على املاك الغائبين حتى عودة اصحابها ويحق له ان يتصرف بها من خلال ادارتها او تأجيرها او شرائها او بيعها.
- ❖ قانون التعويضات: يعد هذا القانون مكملاً لقانون املاك الغائبين والهدف منه تصفية املاك الغائبين التي سيطرت عليها السلطات الاسرائيلية.
- ❖ قانون أراضي الدولة المسجلة: حدد هذا القانون ادارة الممتلكات الحكومية بالاستيلاء على جميع الاراضي التي كانت مسجلة باسم الحكومة الاردنية كأراضي دولة .
- ❖ اعلان الاراضي غير المسجلة على انها اراضي دولة: وهي الاراضي التي لم تكتمل عملية تسجيلها بسبب حرب عام 1967م مثل الاراضي المتروكة التي تركت للمنفعة العامة مثل المراعي والغابات والاراضي الميرية (الاميرية).
- ❖ الخرائط الهيكلية: وضعت السلطات الاسرائيلية خططاً وخرائط هيكلية للمدن والقرى لتوضيح حدودها واحيائها.

3.1 المشاريع الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية

منذ احتلاله للضفة الغربية في العام 1967م، مضى الاحتلال الصهيوني في تنفيذ مخططاته ومشاريعه الاستيطانية والتهويدية للأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن هذه المشاريع ما يلي:

1. مشروع ألون (1968م): الذي أعده (يغال ألون)، وزير العمل الإسرائيلي في حينه، وذلك بناء على إستراتيجية تضييق مجال الخيارات المتاحة للحل (التسوية)، بشأن السيادة على الأرض المحتلة، عبر تطبيق الأمر الواقع بالاستيلاء على الأرض وتنفيذ عملية استيطانية واسعة، على طول غور الأردن، من جنوب غور بيسان، وحتى جنوب صحراء الخليل، بطول 115 كلم وعرض 20 كلم. وفي ضوء هذا المخطط، تم في عهد حزب العمل منذ عام 1968م وحتى عام 1977م بناء 34 مستوطنة، (منها 12 مستوطنة في مدينة القدس).

2. خطة غوش أمونيم (أسست كمنظمة رسمية عام 1974): تهدف الخطة إلى الاستيطان في المناطق التي تجنبتها المشاريع الاستيطانية، وذلك لسد الثغرة في المشاريع الأخرى وتحقيق الأهداف الأمنية التالية:

   - المحافظة على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي.
   - السيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية.
   - بناء شبكة واسعة من الطرق لربط المستوطنات.

3. مشروع شارون في العام 1982 (رئيس اللجنة الوزارية العليا للاستيطان): يهدف المشروع إلى إقامة قطاع استيطاني لفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وتركيز الاستيطان في المناطق الغربية (السفوح الغربية) لدعم المناطق الساحلية، بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع الاستيطانية داخل إسرائيل يكون توسعها باتجاه الشرق، ويكون توسع المستوطنات الشرقية باتجاه الغرب، لتشكل معاً كتلاً تقطع الخط الأخضر بدءاً من الشمال (أم الفحم) وحتى الجنوب (منطقة اللطرون) مشكلةً خطاً حدودياً جديداً. وقد تم فعلاً إنجاز جزء كبير من هذا المخطط، لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الحل النهائي في التعديلات الحدودية المتوقعة.

4. خطة متتياهو دروبلس (يمثل جناح الليكود): وضع متتياهو دروبلس (رئيس القسم الاستيطاني بالوكالة اليهودية عام 1983م) خطة تدعو إلى إسكان إسرائيلي مكثف وإقامة مستوطنات جديدة في الأماكن الاستراتيجية، ولكي لا تكون المستوطنات معزولة يجب إقامة مستوطنات جديدة قرب كل مستوطنة، وبهذا تتشكل كتل من المستوطنات تؤدي في النهاية إلى الاندماج وتشكيل مدن. وهدف المشروع إلى إسكان مائة ألف يهودي حتى عام 1986 ويصل عام 2010 إلى 800 ألف يهودي، ويطلق على هذا المشروع اسم المخطط الرئيسي للاستيطان في شمرون ويهودا. وقد اعتبر هذا

المشروع المستوطنات مناطق الامتيازات ذات الأفضلية، حيث اعطيت لليهود اغراءات للسكن أو العمل في المستوطنات، منها:

- في مجال الإسكان: مساعدة بـ 60 ألف شيكل (15 ألف دولار) لشراء شقة جديدة، منها 30 ألف شيكل منحة ومساعدة.
- في التعليم: دفع 10% رسوم التعليم التمهيدي.
- امتيازات للمعلمين: إضافة 4 سنوات أقدمية، ودفع 100% نفقات المواصلات، والمشاركة بنسبة 80% من أجرة الشقة.
- في المجال الضريبي: تسهيلات متغيرة بين 5 – 10% من ضريبة دخل.

5. مشروع يوسي ألفر (باحث في مركز يافا للدراسات الإسرائيلية): تقضي خطة يوسي ألفر بأن يتم تجميع المستوطنات والمستوطنين بدءاً من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون بشريط يصل أحياناً إلى 15 كم عمقاً (منطقة غرب نابلس ورام الله) بالإضافة إلى منطقة القدس. ويلاحظ هنا أن يوسي ألفر لم يأخذ بعين الاعتبار التجمعات السكنية العربية الموجودة في هذا الشريط، على اعتبار أن مشروعه في الأصل كان إحداث تبادل سكاني أي إحلال مستوطنين مكان فلسطينيي عام 1948م.

6. مشروع حزب الطريق الثالث: يهدف هذا المشروع إلى حصر التجمعات العربية في كتل مفصولة عن بعضها البعض، مع وضع مناطق الغور واللطرون والقدس وجنوب غربي نابلس وجنين، بالإضافة إلى مناطق عازلة على طول الحدود للقرى الفلسطينية الواقعة على الخط الأخضر تحت السيطرة الإسرائيلية. وأما بالنسبة للسكان الذين سوف ينضمون إلى إسرائيل فإنهم سيصبحون تحت السيادة الإسرائيلية (رخص البناء والحياة اليومية)، أما الهوية فإنهم سيبقون فلسطينيين يرشحون ويترشحون للمجلس الفلسطيني. وهنا طرحت هوية سكان مقيمين وليسوا مواطنين كما هو حاصل بالنسبة لفلسطينيي مدينة القدس.

7. مجموعة Ozevshalom (اليهود الأرثوذكس والمستوطنون): تقضي خطة هذه المجموعة بضم 6% من الأراضي العربية بدون سكان بدءاً من الشمال إلى الجنوب، بحيث تشكل المستوطنات كتلاً تصل بينها طرق.

8. مشروع نتنياهو ومشروع ألون المعدل: أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 1997/3/21م عن خطة تتلخص نقاطها العامة فيما يلي:

- إعطاء الفلسطينيين 45 – 50% من أراضي ما يسمونه "يهودا والسامرة" من غير أن يمس ذلك بالمناطق "الحيوية المهمة"، ومناطق الغور وغوش عتصيون والقدس الكبرى وخط التماس وأغلبية المستوطنات (حسب خريطة المصالح الأمنية التي قدمها الجيش للحكومة).

- تفكيك جزء من المستوطنات التي هي نقاط بعيدة ونائية والتي يحولها بقاؤها إلى جيوب داخل السلطة الفلسطينية.
- عدم التنازل عن السيادة الكاملة بالقدس.

9. خطة الخطوط الحمراء (يهود هرئيل): وتتضمن الأفكار التالية:

- الفصل بين المستوطنين اليهود والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي يكون فيها أغلبية السكان من الفلسطينيين.
- مناطق القدس الكبرى ومستوطنات غوش عتصيون وغور الأردن ومستوطنات غوش قطيف في قطاع غزة، تضم كليا إلى السيادة الإسرائيلية.
- بقاء غالبية المستوطنات الأخرى تحت سيطرة إسرائيلية كاملة.

4.1 وضع الاستيطان حتى نهاية العام 2012م

تشير المعطيات على الأرض إلى الاتجاه المتزايد نحو التطرف في الحكومات الإسرائيلية، فتشكيلة حكومة نتنياهو الحالية (تسلمت مهامها في آذار/مارس 2009م) تعتبر حكومة مستوطنين بامتياز، حيث تمتع المستوطنون وأنصارهم بنفوذٍ واسعٍ في الحكومة، ما يعد مؤشراً على زيادة وتيرة الاستيطان بشكل كبير في المناطق الفلسطينيّة المحتلة. فوزير التجارة والصناعة في هذه الحكومة هو نفتالي بنيت، الذي كان يشغل منصب مدير عام مجلس المستوطنات في الضفة الغربيّة المحتلة قبل فترة وجيزة من انتخابه كرئيس لحزب "البيت اليهودي". وخلال منصبه كمدير عام مجلس المستوطنات، قاد نشاطًا محمومًا لزيادة وتيرة الاستيطان. إلى جانب ذلك، فإنّ وزير البناء والإسكان أوري أريئيل هو الآخر من حزب "البيت اليهودي"، وهو مستوطن يقيم في إحدى المستوطنات في الضفة الغربيّة المحتلة، وتوجد ضمن وزارته ما يعرف بمصطلح "إدارة أراضي إسرائيل" التي تشرف على أراضي الدولة، حيث يتيح له ذلك استعمال صلاحياته المختلفة للمساهمة في وضع الخطط وتخصيص الأراضي وضخ الأموال من وزارته لزيادة وتيرة الاستيطان. كما أنّ نيسان سلوميانسكي، رئيس اللجنة الماليّة في الكنيست، من حزب "البيت اليهودي"، وهو أيضاً مستوطن يقيم في إحدى المستوطنات في الضفة الغربيّة المحتلة. ويتمتع رئيس اللجنة الماليّة بصلاحيات واسعة تمكّنه من الضغط والمساومة لزيادة ضخ الأموال للمستوطنات والمستوطنين.

وبناءً على ذلك، استمرت في السنوات الأخيرة عملية تسمين المستوطنات القائمة بإضافة وحدات وأحياء سكنية جديدة فيها بالسر والعلانية، وبالتالي استمرت وتيرة الزيادة في النمو السكاني داخل المستوطنات مع ازدياد هجرة العائلات من داخل اسرائيل الى المستوطنات، حيث استغلت هذه الحكومة انشغال العالم بتداعيات الربيع العربي، وضعف الموقف الفلسطيني الرسمي في اتجاه اتخاذ أي خطوة نضالية ممكنة، فقامت بتنفيذ موجة استيطانية استعمارية هي الأكثر قسوة تاريخياً على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية. فقد شهد عام 2011م ارتفاعاً في بناء الوحدات السكنية في

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بنسبة 20% عن عام 2010م، حيث شرع ببناء 1850 وحدة سكنية على الأقل في عام 2011م في مستوطنات قائمة في الضفة الغربية، ليصبح مجموع ما انطلق بناؤه في عامي 2010م–2011م أكثر من 3500 وحدة سكنية. ومن مناطق الضفة الغربية التي شملها البناء الاستيطاني ما يلي:

- الكتل الاستيطانية الرئيسية التي هي في حالة توسع وتمدد دائمين.
- البناء المكثف في الأراضي غرب جدار الفصل التي يجري ضمها عملياً إلى إسرائيل وتزيد مساحتها عن 9% من مساحة الضفة الغربية.
- المستوطنات المنعزلة شرق الجدار الفاصل والتي حصلت على نسبة 35% من مجموع عدد الوحدات السكنيّة الاستيطانية في عام 2011م.
- البؤر الاستيطانية غير الشرعية في القانون الإسرائيلي والمنتشرة في أنحاء الضفة الغربيّة المختلفة.

واشتد تسارع الهجوم الاستيطاني خلال العام 2012م، حيث شهد النصف الأول من عام 2012م زيادةً كبيرةً في خطط البناء الاستيطاني، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية في 22 شباط/ فبراير 2012م إقامة 695 وحدة سكنيّة في مستوطنات الضفة الغربية وخاصة في البؤر الاستيطانية غير القانونية. وفي بداية حزيران/يونيو 2012م، شرعت ببناء 851 وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الضفة المحتلة. وفي بداية نيسان / أبريل 2012م، وضعت وزارة الإسكان الإسرائيلية خطةً لبناء 800 وحدة سكنية في مستوطنة "جفعات زئيف" شمال غربي مدينة القدس، لوصلها مع المستوطنات الإسرائيلية القائمة في شمالي القدس الشرقية المحتلة. كما وضعت وزارة الإسكان الإسرائيلية خطة أخرى لبناء 942 وحدة سكنية جديدة لتوسيع مستوطنة "جيلو" التي يقع مركزها داخل حدود القدس، لتتمدد أيضاً في أراضي الضفة المحتلة. فجميع هذه الوحدات السكنيّة ستبنى في الأراضي الموجودة خارج حدود القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل عنوة في عام 1967م.

وتسعى هذه الموجة من التمدد الاستيطاني (والتي هي جزءٌ من استراتيجية إسرائيلية شاملة تجاه الضفة الغربية) إلى حشر الفلسطينيين في حدود مدنهم وقراهم في ما يطلق عليه منطقتي "أ" و "ب" بحسب اتفاقية أوسلو، وسلخ أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية عنهم (وهي المشمولة في المنطقة ج).

وهناك العديد من المؤشرات المقلقة للغاية والتي تؤكد سعي إسرائيل للتعامل مع الضفة الغربية الفلسطينية بشكل عام والمنطقة "ج" بشكل خاص ليس كمنطقة تحت احتلال، وإنما منطقة إسرائيلية بحكم الأمر الواقع. ومن هذه المؤشرات:

1. تحويل ملكية أكثر من تسع مائة ألف دونم في الضفة الغربية إلى أراضي دولة تابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية، كاحتياط استراتيجي للاستيطان الإسرائيلي.
2. الإعلان عن مناطق واسعة جداً في الضفة الغربية كمناطق تابعة لمؤسسات الحكم الإسرائيلية، مثل: المحميات الطبيعية والأماكن الأثرية والقواعد العسكرية.
3. مواصلة التضييق على الفلسطينيين الذين يسكنون في المنطقة "ج" والذين يقل عددهم عن 150 ألف نسمة، والسعي للتقليل من عددهم في هذه المناطق، والعمل الدؤوب على طردهم. وقد كان آخر مظاهر هذه السياسة العمليات المتكررة لهدم منازل وخيم التجمعات البدوية في هذه المنطقة، خاصة التجمعات البدوية في منطقتي الأغوار والخليل.
4. مبادرة الإدارة المدنية الإسرائيلية بمنح المستوطنين الإسرائيليين "حق" شق الطرق للحفاظ على أراضي الدولة، من دون العودة إلى مؤسسات الحكم الإسرائيلية.
5. سعي الحكومة الإسرائيلية إلى "شرعنة" البؤر الاستيطانية بتشكيلها "لجنة فحص البناء في يهودا والسامرة"، بغرض ترخيص عملية الاستيطان في الضفة الغربية وتسهيلها.

وفي آب/أغسطس 2013م، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تقريره عن الاستيطان الاستعماري الاسرائيلي في الضفة الغربية حتى نهاية العام 2012م، وبالمقارنة مع ذات التقرير للعام الذي سبقه، يمكن ابراز النقاط التالية:

1. لم يكن هناك إضافة لمستوطنات جديدة خلال العام 2012م، لكن ارتفع عدد المستوطنين بمقدار 26617 مستوطناً، أي بزيادة مقدارها حوالي 5% عن عددهم في العام 2011م.
2. تبقى محافظة القدس بجزئيها (J1, J2)[5] هي الهدف الأكبر للاستيطان، حيث أن نحو نصف المستوطنين يسكنون في مستوطنات هذه المحافظة.
3. أعلى نسبة زيادة في عدد المستوطنين كانت في محافظتي بيت لحم (11.74%) ونابلس (11.27%)، فيما انخفضت نسبة المستوطنين في محافظة طولكرم حوالي 20% في العام 2012م عن العام الذي سبقه.
4. أكثر من 80% من المستوطنين يتمركزون في محافظة القدس والمحافظتين اللتين بجوارها، رام الله شمالاً وبيت لحم جنوباً.

الجدول التالي يوضح أعداد المستوطنات واعداد ونسب المستوطنين والزيادة النسبية في عددهم في محافظات الضفة الغربية[6].

[5] J1: هي الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها الضفة الغربية عام 1967م، و J2: هو باقي محافظة القدس.

[6] المصدر :الجهاز المركزيللإحصاءالفلسطيني،قاعدةبياناتالاستعمارومصادرةالأراضي، 2013، 2012، رام الله، فلسطين.

جدول (1): مقارنة بين أعداد المستوطنات والمستوطنين خلال العامين 2011 و 2012 حسب المحافظة

المحافظة	عدد المستوطنات		عدد المستوطنين		المحافظة %	المحافظة %	% الزيادة في عدد المستوطنين
	2011	2012	2011	2012	2011	2012	
جنين	5	5	2345	2277	0.44	0.40	-2.90
طوباس	7	7	1486	1452	0.28	0.26	-2.29
طولكرم	3	3	3406	2696	0.63	0.48	-20.85
نابلس	11	11	12599	14019	2.35	2.49	11.27
قلقيلية	7	7	31197	33308	5.81	5.91	6.77
سلفيت	12	12	34946	35138	6.51	6.24	0.55
رام الله والبيرة	24	24	100501	107586	18.72	19.09	7.05
اريحا والاغوار	17	17	6379	5549	1.19	0.98	-13.01
القدس	26	26	267643	277501	49.85	49.24	3.68
بيت لحم	13	13	59414	66392	11.07	11.78	11.74
الخليل	19	19	17013	17628	3.17	3.13	3.61
المجموع	144	144	536929	563546	100.00	100.00	4.96

5.1 الانتشار الجغرافي للمستوطنات

تم تقسيم الضفة الغربية جغرافياً إلى أربعة مناطق، بناءً على دراسة اسرائيلية[7]أعدت بهدف تحليل أثر المستوطنات على حقوق الانسان الفلسطيني. هذه المناطق هي:

أولاً: القطاع الشرقي: يضم منطقتي طوباس والأغوار (سلة فلسطين الغذائية) على وجه الخصوص، حيث يهدف الاستيطان في هذه المنطقة الى الحد من فرص تطور الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً القطاع الزراعي. ففي نهاية العام 2012، بلغ عدد المستوطنات في هذا القطاع 28 مستوطنة يسكن فيها 5663 مستوطناً، يمثلون نحو 1.0% من اجمالي المستوطنين في الضفة الغربية.

ثانياً: القطاع الجبلي: ويضم سلسلة الجبال الواقعة في وسط الضفة الغربية والممتدة من شمال الضفة الغربية الى جنوبها وتشمل جبال محافظات نابلس ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل، حيث يهدف

[7]المصدر: مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان، انتزاع الارض: سياسة اسرائيل الاستعمارية في الضفة الغربية، 2002.

الاستيطان في هذا القطاع الى السيطرة على شريان المواصلات الرئيسي الذي يربط المدن الرئيسية الكبرى في الضفة الغربية مع بعضها. ويضم هذا القطاع 31 مستوطنة يقيم فيها 50026 مستوطناً، يشكلون نحو 8.9% من اجمالي المستوطنين في الضفة الغربية.

ثالثاً: قطاع التلال الغربية: وهي التلال الواقعة في غرب الضفة الغربية والقريبة من الخط الأخضر، والتي تضم تلال محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت ورام الله، حيث يهدف الاستيطان في هذا القطاع الى ازالة الخط الأخضر الذي يعتبر الحد الفاصل بين المناطق التي احتلها اليهود في العام1967م والمناطق التي احتلوها قبل عام 1967م، ومن ثم خلق تواصل جغرافي بين مستوطنات هذه المنطقة والمدن الاسرائيلية الواقعة الى الغرب من الخط الأخضر. يقع ضمن هذا القطاع 48 مستوطنة يقيم فيها 164117 مستوطناً يشكلون نحو 29.1% من اجمالي المستوطنين في الضفة الغربية.

رابعاً: قطاع القدس الكبرى: تعمل اسرائيل على انجاز مشروع القدس الكبرى من اجل تهويد الجزء الشرقي من القدس مع زيادة مساحته بشكل كبير، بحيث تشكل القدس الكبرى نحو 10% من مساحة الضفة الغربية. وتهدف اسرائيل من وراء هذا المشروع الى فصل القدس الشرقية عن ضواحيها واقامة حزام استيطاني على الاراضي الممتدة من مستوطنة معالي ادوميم واراضي ابو ديس، وشرقي القدس، وبالتالي استكمال الحزام الاستيطاني الشرقي بعد الانتهاء من الحزام الغربي المقام على جبل ابو غنيم. ويهدف هذا المخطط بعد الانتهاء منه الى ضرب امكانية قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. وفي نهاية العام 2012، ضم قطاع القدس الكبرى 37 مستوطنة[8] يسكنها 343740 مستوطناً، يشكلون نحو 61.0% من اجمالي المستوطنين في الضفة الغربية.ولتحقيق هذا الهدف، قامت السلطات الإسرائيلية بعدد من الاجراءات، منها:

- اصدار قرار ضم القدس الشرقية.
- توسيع حدود القدس الى 10 أضعاف مساحتها.
- شن حملة ترهيب ضد السكان الفلسطينيين في القدس بهدف اجبارهم على مغادرة المدينة.
- هدم حي المغاربة وجزء كبير من حي الشرف واجلاء سكانهم.
- عزل احياء عربية كاملة في القدس.
- مصادرة ووضع اليد على مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين في القدس.
- اسكان اعداد كبيرة من اليهود في احياء القدس لتكوين أغلبية يهودية مطلقة فيها.
- تطويق المدينة بالمستوطنات الاسرائيلية.
- خلق تواصل جغرافي بين المستوطنات اليهودية في القدس الشرقية واحياء القدس الغربية لمحو الخط الأخضر الفاصل بين شطري المدينة المقدسة.

الجدول التالي يوضح توزيع المستوطنات حسب القطاع الجغرافي والمحافظة في نهاية العام 2012.

[8] تتوزع بواقع 25 مستوطنة في محافظة القدس، ومستوطنة واحدة في كل من محافظة رام الله والبيرة ومحافظة أريحا والأغوار، و 8 مستوطنات في محافظة بيت لحم، ومستوطنتين في محافظة الخليل.

جدول (2): التوزيع الجغرافي للمستوطنات حسب القطاع والمحافظة-2012م

المحافظة	الانتشار الجغرافي				المجموع
	القطاع الشرقي	القطاع الجبلي	قطاع التلال الغربية	القدس الكبرى	
جنين	–	–	5	–	5
طوباس	7	–	–	–	7
طولكرم	–	–	3	–	3
نابلس	2	8	1	–	11
قلقيلية	–	1	6	–	7
سلفيت	–	1	11	–	12
رام الله والبيرة	–	6	17	1	24
أريحا والاغوار	16	–	–	1	17
القدس	1	–	–	25	26
بيت لحم	2	3	–	8	13
الخليل	–	12	5	2	19
الضفة الغربية	**28**	**31**	**48**	**37**	**144**

6.1 المجالس الاقليمية للمستوطنات

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[9]، يوجد في الضفة الغربية 6 مجالس اقليمية تمثل السلطة الادارية للمستوطنات وتتبع جميعها للمجلس الأعلى للمستوطنات الذي يدعى باسم "يشع"، الذي لا يمثل جميع المستوطنات في الضفة الغربية عدا المستوطنات التي ضمتها اسرائيل اليها والتي من ضمنها المستوطنات الواقعة ضمن الجزء التي ضمته اسرائيل من مدينة القدس. والمجالس الاقليمية هي:

- شومرون: يتبع هذا المجلس 34 مستوطنة ويسكنها 84491 مستوطن حتى نهاية العام 2012م.
- آرفوت هيردين (وادي الاردن): ويضم 19 مستوطنة يسكنها 4691 مستوطناً حتى نهاية العام 2012م.
- ماتي بنيامين: ويضم 31 مستوطنة يسكنها 171457 مستوطناً حتى نهاية العام 2012م.

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الاسرائيلية في فلسطين، التقرير الاحصائي السنوي 2012، رام الله، فلسطين، 2013.

- ميجيليوت: ويضم 5 مستوطنات يسكنها 972 مستوطناً حتى نهاية العام 2012.
- غوش عتصيون: يتبع هذا المجلس 16 مستوطنة يسكنها 70239 مستوطناً حتى نهاية العام 2012م.
- هار هيفرون (جبل الخليل): يتبع هذا المجلس 14 مستوطنة يسكنها 14436 مستوطناً حتى نهاية العام 2012م.

ويبلغ عدد هذه المستوطنات مجتمعة 119 مستوطنة تمثل ما نسبته 82.6% من اجمالي المستوطنات المقامة على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، فيما يبلغ عدد ساكنيها 346286 مستوطناً يشكلون نحو 61.4% من اجمالي سكان المستوطنات المقامة على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

7.1 البؤر الاستيطانية الاسرائيلية[10]

شهد العام 1996م انطلاق أول البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية بدعم غير مباشر من الحكومة الإسرائيلية التي دفعت بقطعان المستوطنين للاستيلاء على التلال الفلسطينية لتشييد نواة استيطانية تهدف إلى زيادة رقعة مساحة المستوطنات القائمة في الجوار (المستوطنات الام) أو لتكوين نواة جديدة لمستوطنات مزمع إقامتها. وتتألف البؤر الاستيطانية، غالباً، من عدد قليل من البيوت المتنقلة (الكرفانات)، والتي اصبحت منتشرة في جميع ارجاء الاراضي الفلسطينية المحتلة. وعادة، تستخدم اسرائيل اربعة وسائل مختلفة لمصادرة الاراضي الفلسطينية وانشاء البؤر الاستيطانية وجميعها تعتبر غير شرعية وتتناقض مع القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة الصادرة في العام 1949م، وهي في النهاية تعتبر ذرائع لمصادرة المزيد من الاراضي الفلسطينية لأهداف سياسية وايديولوجية.

- الوسيلة الاولى: تشمل بناء بؤر استيطانية في مناطق اعلن عنها جيش الاحتلال الاسرائيلي "مناطق امنية مغلقة". ويتم نقل هذه المناطق تدريجياً الى سيطرة المستوطنين الاسرائيليين بعد ان يقوم جيش الاحتلال الاسرائيلي بإخلاء المنشآت العسكرية القائمة عليها.

- الوسيلة الثانية: انشاء البؤر الاستيطانية على الاراضي الفلسطينية المصادرة أو في المناطق العازلة على جانبي الطرق الالتفافية الاسرائيلية التي يتم شقها للربط بين المستوطنات الاسرائيلية.

- الوسيلة الثالثة: مصادرة مساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينية من خلال اعلان اسرائيل عنها "أراضي دولة".

[10] البؤرة الاستيطانية هي بناء مدني أو شبه عسكري، لم يتم إقرار إنشائه من قبل السلطات الإسرائيلية، وغالبا ما يتم الإقرار فيما بعد، وذلك باختيار توقيت سياسي مناسب. ومن هذا التعريف يتضح أن البؤرة الاستعمارية قد تتحول إلى مستعمرة أو معسكر.

- الوسيلة الرابعة: ابرام صفقات مشبوهة لشراء أراض فلسطينية بطريق الاحتيال.

والجدير بالذكر ان العديد من البؤر الاستيطانية القائمة حالياً توسعت وكبرت وأصبحت شبيهة بالمستوطنات، مما خلق نوع من التواصل الجغرافي بين البؤر الاستيطانية والمستوطنات الام، وبالتالي ساهم في الاستيلاء على المزيد من الاراضي الفلسطينية لصالح المستوطنات الاسرائيلية.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن عدد البؤر الاستيطانية المنتشرة في الضفة الغربية حتى نهاية العام 2010م بلغ 221 بؤرة استيطانية. كما كشف معهد الابحاث التطبيقية (أريج)، ومن خلال تحليله لصور الاقمار الصناعية، عن وجود 232 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية حتى العام 2013م، وهذا العدد لا يشمل البؤر الاستيطانية التي تم تفكيكها في المناطق المختلفة من الضفة الغربية.

إن خريطة الاستيطان في الضفة الغربية تبين بشكل واضح النوايا الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، فالمستوطنات والجدار والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية تهدف في نهاية المطاف إلى تقسيم الضفة الغربية إلى عدة معازل رئيسية، والتي من شأنها ترك آثارٍ عديدة على مستقبل الدولة الفلسطينية والتي من أجلها قدم الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين، والتي منها:

- ❖ استولت اسرائيل على ما يزيد عن 800 كم^2 من الأراضي الفلسطينية بهدف شق طرق تربط المستوطنات الإسرائيلية ببعضها، مما أسهم في عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، وتقطيع أوصالها، ويكمن الخطر الحقيقي لهذه الطرق بالمساحات الواسعة التي يتم تدميرها، ففي الوقت الذي تكون فيه المسافة العرضية للشارع 20 متراً، فإن الارتداد الذي تفرضه إسرائيل على طول امتداد هذه الطرق يكون عادة ثلاثة أضعاف هذا الرقم.
- ❖ اقامة الحواجز العسكرية الإسرائيلية تعتبر واحدة من أشكال الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية. فالمساحات الواسعة من الأرض التي تقام عليها الحواجز الثابتة، والتي تتعدى المنطقة التي تقام عليها لتشمل عشرات الدونمات المحيطة والتي يحظر على الفلسطينيين الاقتراب منها، ناهيك عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي تنشأ عن وجود هذه الحواجز.

8.1 المستوطنات في القانون الدولي

تعتبر إقامة المستوطنات في القانون الدولي بفروعه – بالإضافة إلى نقل سكان الدول المحتلة إلى الإقليم المحتل– مناقضة لكل المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة (ميثاق جنيف الرابع حول قوانين الحرب في عام 1949م). كما يحظر على المحتل توطين سكانه في الأراضي المحتلة، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية سواء في ذلك قرارات الجمعية العمومية او مجلس الأمن الدولي بخصوص الاستيطان وأهمها:

1. قرار مجلس الأمن رقم 252 للعام 1968م: يشجب عدم التزام إسرائيل بقرارات الجمعية العامّة المتعلقة بالإجراءات والأعمال التي تقوم بها إسرائيل وتهدف للتأثير على وضع مدينة القدس، ويعتبر أن كافة الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي تتّخذها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، والتي تميل إلى تغيير الوضع القانوني للقدس باطلة ولا يمكن أن تُغيّر ذلك الوضع، ودعا إسرائيل على نحو عاجل إلى إلغاء كل الإجراءات التي اتّخذت والامتناع عن القيام بأي عمل آخر يميل إلى تغيير وضع القدس.
2. قرار مجلس الأمن رقم 267 للعام 1969م: حيث يُعيد التأكيد على قراره رقم 252 (1968م)، ويشجب عدم إبداء إسرائيل أي احترام للجمعية العامة ولقرار مجلس الأمن المذكور أعلاه، كما يُبدي استياءه الشديد من كافة الإجراءات المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس، ويؤكّد على أن كافة الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي تقوم بها إسرائيل وتهدف إلى تغيير وضع القدس، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، هي باطلة ولا يمكن أن تُغيّر ذلك الوضع، وكرر دعوة إسرائيل بصورة عاجلة للامتناع عن كافة الإجراءات التي اتخذتها والتي يمكن أن تُغيّر وضع مدينة القدس، وأن تمتنع في المستقبل عن كافة الأعمال التي يُرجّح أن يكون لها هذا التأثير.
3. قرار مجلس الأمن رقم 298 للعام 1971م: يشجب القرار عدم احترام إسرائيل للقرارات السابقة التي تبنّتها الأمم المتحدة بشأن إجراءات وأعمال إسرائيل التي تهدف إلى التأثير على وضع مدينة القدس، ويؤكّد بأوضح العبارات أن كافة الأعمال التشريعية والإدارية التي نفّذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات ونقل السكّان والتشريعات التي تهدف إلى دمج الأقسام المحتلة هي باطلة كلياً ولا يمكن أن تُغيّر ذلك الوضع.
4. قرار مجلس الأمن رقم 452 للعام 1979م: باعتبار أن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ليست لها شرعية قانونية وتُشكّل انتهاك لمعاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب بتاريخ 12 آب 1949م، يقبل التوصيات الواردة في تقرير اللجنة، ويدعو حكومة وشعب إسرائيل إلى الوقف العاجل لإقامة وبناء ووضع الخطط للمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م بما فيها القدس، ويطلب من اللجنة، في ضوء كبر حجم مشكلة المستوطنات، المراقبة الدقيقة لتطبيق الحل الحالي وتقديم تقرير بعد ذلك إلى مجلس الأمن.
5. قرار مجلس الأمن رقم 465 للعام 1980م: حيث يُقرّر بأن كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الصفة الطبيعية، التكوين، التركيبة المؤسساتية أو وضع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967م، بما فيها القدس، أو أي قسم منها، ليست لها شرعية قانونية وأن سياسة وممارسات إسرائيل في توطين أقسام من سكّانها ومهاجريها الجدد في هذه الأراضي يُشكّل انتهاك صارخ لمعاهدة جنيف الرابعة ويُشكّل أيضاً إعاقة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل، عادل ودائم في الشرق الأوسط.

6. قرار مجلس الأمن رقم 471 للعام 1980م: يُعبّر عن القلق البالغ من السماح للمستوطنين اليهود في الأراضي العربية المحتلة بحمل السلاح وبذلك تمكينهم من ارتكاب جرائم ضد السكّان المدنيين، يدعو إلى التوقيف والملاحقة القانونية لمرتكبي هذه الجرائم ويدين محاولات الاغتيال التي استهدفت حياة رؤساء بلديات نابلس، ورام الله والبيرة. ويُعبّر عن القلق البالغ لأن إسرائيل، القوة المحتلة، فشلت في تقديم الحماية الكافية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة وفقاً لبنود معاهدة جنيف الرابعة، ويدعو مرة أخرى حكومة إسرائيل إلى احترام والالتزام ببنود المعاهدة وبقرارات المجلس، يدعوا مرة أخرى كافة الدول إلى عدم تقديم أية مساعدة لإسرائيل تُستخدم بشكل محدد للمستوطنات في الأراضي المحتلة، ويعيد التأكيد على الضرورة الملحّة لإنهاء الاحتلال الذي طال أمده للأراضي المحتلة التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967م، بما فيها القدس.
7. قرار مجلس الأمن رقم 476 للعام 1980م: أعاد هذا القرار التأكيد على الضرورة الملحّة لإنهاء الاحتلال الطويل للأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967، بما فيها القدس.
8. قرار مجلس الأمن رقم 478 للعام 1980م: يبدي مجلس الأمن قلقه البالغ من سن "القانون الأساسي" في الكنيست الإسرائيلي الذي يُعلن عن إحداث تغيير في صفة ووضع مدينة القدس المقدّسة، مع دلالات ذلك على السلام والأمن، كما يُبدي استياءه الشديد من سن إسرائيل "للقانون الأساسي" حول القدس ورفضها الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، ويؤكّد أن سن إسرائيل "للقانون الأساسي" يُشكّل انتهاكاً للقانون الدولي ولا يؤثّر على التطبيق المستمر لمعاهدة جنيف ذات الصلة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب بتاريخ 12 آب 1949م في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967م، بما فيها القدس، ويُقرّر عدم الاعتراف "بالقانون الأساسي" والأعمال الأخرى المماثلة لإسرائيل التي تسعى بناءً على هذا القرار إلى تغيير صفة ووضع القدس ويدعو:
   أ. كافة الدول الأعضاء إلى قبول هذا القرار.
   ب. الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية لها في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدّسة.
9. قرار مجلس الأمن رقم 904 للعام 1994م: يُعيد التأكيد على قراراته ذات الصلة، التي أكّدت على انطباق معاهدة جنيف الرابعة بتاريخ 12 آب 1949م على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران 1967م، بما فيها القدس، والمسؤوليات الإسرائيلية المتعلقة بذلك، يُدين بشدة المذبحة المرتكبة في الخليل ضد المصلين الفلسطينيين في الحرم الإبراهيمي بتاريخ 25 شباط 1994م، وما تلا ذلك من إزهاق لأرواح أكثر من 50 مدني فلسطيني وإصابة مئات آخرين. يدعو إسرائيل، القوة المحتلة، إلى مواصلة اتخاذ وتطبيق الإجراءات التي تتضمّن مصادرة السلاح بهدف منع أعمال العنف غير القانونية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، ويدعو

إلى اتخاذ إجراءات لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في كافة أنحاء الأراضي المحتلة، وكذلك التواجد الدولي أو الأجنبي المؤقت الذي ورد ذكره في إعلان المبادئ في سياق عملية السلام المتواصلة.

كما صدرت عن الأمم المتحدة قرارات كثيرة أدانت الاستيطان الإسرائيلي، ومن أهمها:

- القرار رقم 2851 لسنة 1977م
- القرار رقم 160/42 لسنة 1987م
- القرار رقم 48/44 لسنة 1989م
- القرار رقم 74/45 لسنة 1990م
- القرار رقم 47/46 لسنة 1991م

الباب الثاني

الانتهاكات الاسرائيلية خلال العام 2013 بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم

ما زالت القوات العسكرية الاسرائيلية والمستوطنين يتمادون في القيام بشتى أنواع الانتهاكات بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة، حيث تم رصد 24323 انتهاكاً اسرائيلياً ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وممتلكاتهم في العام 2013م، موزعة على 17 نوع من الانتهاكات، على النحو التالي[11]:

1. القتل أو الاغتيال: استشهد خلال هذا العام 56 فلسطينياً لأسباب مختلفة ناتجة عن الاحتلال، توزعوا خلال العام بواقع 14 مواطناً خلال الربع الأول، و 5 مواطنين خلال الربع الثاني، و 10 مواطنين خلال الربع الثالث، و 27 مواطناً خلال الربع الرابع.
2. الجرح: جرح 1388 مواطناً خلال العام 2013 بواقع 411 جريحاً في الربع الأول، و 364 جريحاً في الربع الثاني، و 297 جريحاً في الربع الثالث، و 316 جريحاً في الربع الرابع.
3. الاعتقال: تعرض 4552 مواطناً للاعتقال، توزعوا بواقع 1205 مواطنين خلال الربع الأول، و 1165 مواطناً خلال الربع الثاني، و 1059 مواطناً خلال الربع الثالث، و 1123 مواطناً خلال الربع الرابع.
4. اقتحام تجمعات سكنية: قامت قوات الاحتلام بعدد 5648 عملية اقتحام لتجمعات سكانية فلسطينية خلال العام 2013م، توزعت بواقع: 1332 اقتحام في الربع الأول، و 1614 اقتحام في الربع الثاني، و 1193 اقتحام في الربع الثالث، و 1479 اقتحام في الربع الرابع.
5. حواجز عسكرية مفاجئة: تم رصد قيام قوات الاحتلال بنصب 5268 حاجزاً عسكرياً فجائياً على شوارع الضفة الغربية، بواقع: 1235 حاجزا في الربع الأول، و 1275 حاجزاً في الربع الثاني، و 1378 حاجزاً في الربع الثالث، و 1380 حاجزاً في الربع الرابع.
6. اطلاق نار: تم تسجيل 2909 عمليات اطلاق نار اتجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم، سواءً كان ذلك خلال عمليات الاقتحام للتجمعات السكانية أو خلال المواجهات أو من الزوارق البحرية أو عمليات القصف الجوي، وتوزعت بواقع: 805 في الربع الأول، و 792 في الربع الثاني، و 587 في الربع الثالث، و 725 في الربع الرابع.
7. تحرش بأجهزة الأمن الفلسطينية: تم رصد 93 حالة تحرش بالأجهزة الامنية الفلسطينية المختلفة، توزعت بواقع: 26 حالة خلال الربع الأول، و 18 حالة خلال الربع الثاني، و 16 حالة خلال الربع الثالث، و 33 حالة خلال الربع الرابع.

[11] المصدر: دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين

8. تدمير ومصادرة ممتلكات: تم تسجيل قيام قوات الاحتلال بعدد 1119 عملية تدمير أو مصادرة لممتلكات مواطنين فلسطينيين، شملت تدمير أثاث أو سيارات، واقتلاع أشجار، وهدم بركسات، وتسليم إخطارات. توزعت هذه العمليات بواقع: 214 في الربع الأول، و 377 في الربع الثاني، و 268 في الربع الثالث، و 260 في الربع الرابع.
9. احتلال منازل: قامت القوات الاسرائيلية باحتلال 88 منزلاً في الضفة الغربية خلال العام الماضي بواقع: 28 في الربع الأول، و 29 في الربع الثاني، و 20 في الربع الثالث، و 11 في الربع الرابع.
10. منع التجول: فرضت الاحتلال الاسرائيلي نظام منع التجول 7 مرات خلال العام 2013م، توزعت بواقع مرة واحدة في كل من الأرباع الثلاثة الأولى وأربع مرات في الربع الرابع.
11. هدم البيوت: هدمت قوات الاحتلال ما مجموعه 173 منزلاً وبركساً وخيمة للمواطنين الفلسطينيين خلال العام 2013م، توزعت عمليات الهدم بواقع 42 عملية هدم خلال الربع الأول، و 38 خلال الربع الثاني، و47 خلال الربع الثالث، و 46 خلال الربع الرابع.
12. اغلاق المنافذ الدولية والمعابر: اغلقت المنافذ الدولية (منفذ رفح ومطار عرفات الدولي) والمعابر بين قطاع غزة واسرائيل 1765 يوماً خلال العام 2013، منها 1297 يوم اغلاق للمعابر الواقعة بين قطاع غزة واسرائيل، و 468 يوماً للمنافذ الدولية، منها 365 يوم اغلاق لمطار عرفات الدولي و 103 ايام اغلاق لمنفذ رفح الى جمهورية مصر العربية. أما من حيث التوزيع الزمني لأيام الإغلاق، فكان منها 417 يوم خلال الربع الأول، و 422 يوم خلال الربع الثاني، و 451 يوم خلال الربع الثالث، و 475 يوم خلال الربع الرابع.
13. اعتداءات على اماكن العبادة: وصلت اعتداءات الجيش الاسرائيلي والمستوطنين على دور العبادة (بما فيها المسجد الأقصى والحرم الابراهيمي) الى 175 اعتداء خلال العام 2013م. توزعت بواقع 34 اعتداء خلال الربع الأول، و 35 اعتداء خلال الربع الثاني، و 54 اعتداء خلال الربع الثالث، و 52 اعتداء خلال الربع الرابع. ويلاحظ هنا أن أكثر من 60% من هذه الاعتداءات وقعت خلال النصف الثاني من العام المذكور.
14. اعتداءات على قطاع التعليم: وصل عدد اعتداءات الجيش الاسرائيلي وقطعان المستوطنين على القطاع التعليمي الفلسطيني الى 37 اعتداء في العام 2013م، نحو 84% منها وقعت خلال النصف الثاني من العام المذكور.
15. اعتداءات على القطاع الطبي: بلغ عدد الاعتداءات الاسرائيلية على القطاع الطبي 11 اعتداءً خلال العام 2013م، تركزت في الربعين الرابع (6 اعتداءات) و الثاني (4 اعتداءات)، فيما حصل اعتداء في الربع الأول من العام ذاته.
16. نشاطات استيطانية: تم رصد 101 نشاط استيطاني في العام 2013م، توزعت بواقع 31 نشاط خلال الربع الأول، و 21 نشاط خلال الربع الثاني، و 22 نشاط خلال الربع الثالث، و 27 نشاط خلال الربع الرابع. من ابرز النشاطات الاستيطانية خلال العام 2013م ما يلي:

خلال شهر كانون ثاني/يناير:

- طرح مناقصات من قبل وزارة الإسكان الاسرائيلية لبناء 198 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرتي إفرات وكريات أربع.
- نشر وزارة الدفاع الاسرائيلية لتصاميم لبناء 170 وحدة سكنية استيطانية و 84 غرفة للضيوف في مستعمرة "روتم" المقامة في منطقة الأغوار الشمالية بمحافظة طوباس.
- الشروع بأعمال التجريف في أراضي المواطنين الزراعية غرب مخيم شعفاط بمدينة القدس، وذلك لشق شارع رقم (21) الذي يهدف إلى ربط مركز مدينة القدس بالمستعمرات الواقعة شمالها.
- قيام مجموعة من المستوطنين وبحماية قوات الاحتلال بالشروع بإقامة بؤرة استيطانية، وذلك بوضع 7 بيوت متنقلة (كرفانات) على أراضي المواطنين التابعة لبلدة جيوس.
- إصدار أمر بتحويل البؤرة الاستيطانية "نوفينحيميا" المقامة على أراضي المواطنين شرق قرية إسكاكا بمحافظة سلفيت، إلى مستعمرة معترف بها من قبل سلطات الاحتلال.
- إصدار أمرٍ بتحويل البؤرة الاستيطانية "رحاليم" المقامة على أراضي المواطنين بين قريتي يتما والساوية بمحافظة نابلس، إلى مستعمرة معترف بهامن قبل سلطات الاحتلال.
- سلمت قوات الإحتلال أمراً عسكرياً يقضي بوضع اليد لمدة سنة على مساحة 1.91 دونم من أراضي المواطنين التابعة لقرية عصيرة القبلية.
- قامت سلطات الإحتلال بأعمال التجريف التالية: مساحة تقدر بنحو 15 دونماً من الأراضي الزراعية في قرية العيسوية بمحافظة القدس، مساحة من الأراضي الزراعية في منطقة وادي الربابة في حي سلوان، والقيام بأعمال التجريف وإزالة تلة ترابية بمحاذاة المسجد الأقصى في مدينة القدس، القيام بأعمال التجريف في أنقاض مستعمرة (كاديم) المخلاة سابقاً والواقعة شرق مدينة جنين، مساحات من الأراضي في قرية جينصافوط بمحافظة قلقيلية، مساحة من الأراضي المزروعة بالمحاصيل الشتوية في قرية حوارة الواقعة شرق بلدة يطا بمحافظة الخليل.

خلال شهر شباط/ فبراير

- القيام بأعمال التجريف لتوسيع مستعمرة" سلعيت "في أراضي قرية كفر جمال بمحافظة طولكرم.
- الشروع باستكمال أعمال الحفر (بعد توقفها في وقت سابق) قرب باب المغاربة في البلدة القديمة بمدينة القدس.
- القيام بأعمال حفر نفق في شارع الواد في البلدة القديمة بمدينة القدس.
- موافقة وزارة الدفاع الاسرائيلية النهائية على بناء 90 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة "بيت إيل" المقامة شمال مدينة رام الله ضمن الأراضي المحتلةعام1967 م.

- الشروع بشق طريق استيطاني في أراضي قرية بيت عمرة والواقعة قرب مستعمرة عتنئيل بمحافظة الخليل.
- شق طريق في أراضي المواطنين تؤدي إلى كسارة جنوب بلدة الظاهرية بمحافظة الخليل.
- أعمال تجريف في أراضي المواطنين لتوسيع شارع استيطاني بين مستعمرة آلون موريه ومنطقة مراقا الواقعة شرق قرية بيت دجن.
- تجريف أراضي ووضع (كرفان) في منطقة راس خميس الواقعة شرق قرية دير الحطب بمحافظة نابلس، ومساحة من الأراضي الزراعية في منطقة السويدية بمحافظة القدس، ومساحة من الأراضي التابعة لقرية رافات والواقعة خلف الجدار العنصري العازل بمحافظة سلفيت، ومساحة من الأراضي الخالية قرب حاجز قلنديا العسكري بمحافظة القدس، وأراضي زراعية لتعديل مسار الجدار العنصري العازل غرب بلدة جيوس بمحافظة قلقيلية.
- نشر عطاءات لبناء 40 وحدة سكنية استيطانية، ولبناء مركز تجاري ومرافق عامة في مستعمرة افرات المقامة جنوب محافظة بيت لحم ضمن الأراضي المحتلة عام1967م.
- مصادقة سلطات الاحتلال على خطط لبناء 346 وحدة سكنية استيطانية، منها 200 وحدة سكنية استيطانية في مستعمرة تكواع و 146 وحدة سكنية استيطانية في مستعمرة نوكديم المقامتين شمال وشرق بلدة تقوع بمحافظة بيت لحم.

<u>خلال شهر آذار/مارس</u>

- شروع مستوطني مستعمرة سلعيت بأعمال التجريف في أراضي المواطنين، بهدف توسيع المستعمرة بمحافظة طولكرم.
- الإعلان عن مخطط لبناء 70 وحدة سكنية ومشاريع عامة في مستعمرة بيتار عيليت بمحافظة بيت لحم.
- الشروع بشق طريق استيطاني في أراضي قرية سرطة، لربط مستعمرة بركان مع بؤرة استيطانية قرب القرية بمحافظة سلفيت.
- القيام بأعمال التجريف في قطعة أرض لإقامة أبراج اتصالات خلف حاجز الزيتون بمحافظة القدس.
- إقامة سياج سلكي بمحاذاة شارع عابر السامرة قرب قرية حارس بمحافظة سلفيت.
- القيام بأعمال التجريف ووضع سياج من الأسلاك الشائكة على جانبي الطريق الرئيس بمحاذاة مستعمرة موفو دوتان المقامة جنوب بلدة يعبد بمحافظة جنين.
- القيام بأعمال التجريف لتوسيع طريق قديم في قرية خربة يانون بمحافظة نابلس.
- تسليم إخطارٍ بمصادرة قطعة أرض في محيط حاجز الجلمة المقام على الخط الأخضر شمال مدينة جنين، بهدف توسيع المعبر.

- تجريف مساحة من الأراضي الزراعية في قرية التواني الواقعة جنوب شرق بلدة يطا بمحافظة الخليل.
- القيام بأعمال تجريف في أراضي المواطنين في الجهة الغربية لقرية رافات بمحافظة سلفيت.

خلال شهر نيسان/أبريل

- شق طريق ترابي وإقامة سواتر ترابية في أراضي قريتي المالح والفارسية ومنطقة وادي غزال الواقعة في الأغوار الشمالية.
- تجريف قوات الاحتلال لقطعة أرض ملكية خاصة في الجهة الشرقية لقرية كفر قدوم تعود ملكيتها للمواطن إبراهيم عيسى عبيد.
- إصدار قوات الاحتلال أمراً عسكرياً بمصادرة مساحات من أراضي المواطنين التابعة لقرية عسلة بمحافظة قلقيلية.

خلال شهر أيار/مايو

- الشروع بشق طريق استيطاني بين مستعمرة موفو دوتان وبؤرة استيطانية مقامة غرب المستعمرة جنوب بلدة يعبد بمحافظة جنين.
- المصادقة على مخطط لبناء 296 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة بيت إيل المقامة شمال مدينة البيرة بمحافظة رام الله.
- قرار سلطات الاحتلال طرح عطاءات لبناء 1907 وحدات سكنية، منها 300 وحدة سكنية في مستعمرة راموت و 797 وحدة سكنية في مستعمرة جيلو المقامتين على أراضي مدينة القدس الشرقية.
- القيام بأعمال التجريف في قطعة أرض في منطقة وادي الحصين في البلدة القديمة بمدينة الخليل.
- تجريف مساحة من الأراضي الزراعية تقدر بنحو 45 دونم شرق بلدة عقربا بمحافظة نابلس.
- تجريف قوات الاحتلال لمنطقة في خلة الخماس التابعة لبلدة ترقوميا بمحافظة الخليل والواقعة بمحاذاة الجدار العنصري العازل، حيث قدرت مساحتها بنحو 250 دونماً.
- تجريف مساحة تقدر بنحو 80 دونماً من الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة ببلدة بيت أولا بمحافظة الخليل.

خلال شهر حزيران/يونيو

- الشروع في بناء كنيس يهودي في البؤرة الاستيطانية سيدي بوعز المقامة على أراضي بلدة الخضر والواقعة قرب مستعمرة دانيال بمحافظة بيت لحم.

- الشروع بأعمال التجريف في أراضي المواطنين التابعة لقرية خربة سلامة والواقعة قرب السياج المحيط في مستعمرة نيجوهوت، بهدف توسيع سياج المستعمرة لبناء وحدات سكنية استيطانية جديدة في الجهة الغربية للمستعمرة بمحافظة الخليل.
- الموافقة النهائية على مخطط لبناء 69 وحدة سكنية استيطانية في مستعمرة هارحوماه المقامة على أراضي مدينة القدس ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- الشروع بشق طريق استيطاني في حي تل الرميدة في البلدة القديمة بمدينة الخليل (الخاضعة للسيطرة الاسرائيلية).
- الكشف عن مخطط هيكلي جديد لبناء مصعدين كهربائيين وممرات تحت الأرض تصل بين الحي اليهودي في البلدة القديمة بمدينة القدس وساحة حائط البراق بمحاذاة المسجد الأقصى، وذلك لربط الحي بساحة البراق وبناء مركز لزوار الساحة ومنطقة تجارية قربها.
- الشروع بأعمال التجريف في مساحة تقدر بنحو 2 دونم من أراضي المواطنين، بهدف إقامة وحدات سكنية استيطانية جديدة لتوسيع مستعمرة سوسيا المقامة جنوب شرق بلدة يطا بمحافظة الخليل.
- الموافقة على مخطط لبناء 550 وحدة سكنية إستيطانية جديدة في مستعمرة بروخين بمحافظة سلفيت.
- إعلان وزير الإسكان الإسرائيلي عن خطة لبناء 1000 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مجمع مستعمرات غوش عتصيون بمحافظة بيت لحم ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- الموافقة على مخطط لبناء 675 وحدة سكنية استيطانية في مستعمرة إيتمار المقامة بين بلدة بيت فوريك وقرية عورتا بمحافظة نابلس، ضمن الأراضي المحتلة عام1967م.
- الشروع بأعمال الحفر في قطعة أرض في منطقة وادي حلوة في بلدة سلوان، بهدف توسيع ساحة باب المغاربة بمدينة القدس، تمهيداً لبناء مركز كيدم الذي يتألف حسب المخطط من سبعة طوابق.
- مواصلة أعمال التجريف في أراضي المواطنين التابعة لبلدة كفر الديك لتوسيع مستعمرة عيلي زهاف بمحافظة سلفيت.
- شق طريق استيطاني يربط مستعمرات غوش عتصيون وكرمي تسور وكريات أربع المقامة شرق وشمال مدينة الخليل، ليصبح كشارع بديل للشارع الرئيس المار بمحاذاة مخيم العروب وبلدة بيت أُمر.
- تجريف مساحة من أراضي المواطنين في منطقة جبل النحلة الواقع جنوب قرية إرطاس بمحافظة بيت لحم.
- تجريف مساحة تقدر بنحو 20 دونم من أراضي المواطنين قرب مستعمرة سوسيا المقامة جنوب شرق بلدة يطا بمحافظة الخليل.

- تجريف مساحة من أراضي المواطنين في منطقة كروم عيد الواقعة شرق قرية بورين بمحافظة نابلس.
-

خلال شهر تموز/يوليو

- أصدرت سلطات الاحتلال 40 رخصة بناء ضمن المخطط الاستيطاني الهيكلي لتوسيع مستعمرة بسغات زئيف المقامة شمال شرق مدينة القدس ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- أصدرت سلطات الاحتلال تصاريح لبناء 16 مبنى استيطاني جديد تضم 165 شقة سكنية في مستعمرة نفي يعقوب المقامة شرق مدينة القدس ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- المصادقة على خطة لبناء 255 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة كفار أدوميم المقامة شرق مدينة القدس.
- المصادقة على مخطط لبناء حديقة أُطلق عليها اسم بارك رفائيم تشمل مرافق للاستجمام والرياضة وساحة للدراجات الهوائية على مساحة تقدرب 5700 دونم من أراضي قرية الولجة على المدخل الجنوبي لمدينة القدس.
- صادقت بلدية الاحتلال في مدينة القدس، على خطة لبناء 900 وحدة سكنية استيطانية في مستعمرة هارحوماه المقامة على أراضي مدينة القدس ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- طرحت سلطات الاحتلال مناقصة لبناء 5 مباني جديدة (يتألف كل مبنى من 3 طوابق، وتضم المباني 30 وحدة سكنية) في مستعمرة بيت إيل المقامة شمال مدينة البيرة بمحافظة رام الله ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- المصادقة على مخطط لبناء 732 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة مودعين عيليت المقامة قرب الخط الأخضر بمحافظة رام الله ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- تجريف مساحة من الأراضي الزراعية لإقامة أعمدة شبكة كهرباء في منطقة وادي قانا بمحافظة قلقيلية.
- القيام بأعمال التجريف وبناء (بركسات) في منطقة خلة الجامع الواقعة بين بلدة بروقين وقرية حارس.
- المصادقة على خطة لبناء 230 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة ماعون المقامة جنوب شرق بلدة يطا.

خلال شهر آب/أغسطس

- مصادقة سلطات الاحتلال على مخطط لبناء 878 وحدة سكنية استيطانية جديدة في المستعمرات البعيدة عن الكتل الاستيطانية الكبيرة، من ضمنها (5 وحدات في مستعمرة جيلو،

و 55 وحدة سكنية في مستعمرة تلمون، و 255 وحدة سكنية في البؤرة الاستيطانية نحاليتال، و 17 وحدة سكنية في مستعمرة أمانا، و 38 وحدة سكنية استيطانية في مستعمرة كوخاف يعقوب، و 87 وحدة سكنية في مستعمرة جلجال، و 156 في مستعمرة الموغ، و 91 وحدة سكنية في مستعمرة آلون)، المقامة على أراضي محافظات القدس ورام الله وأريحا ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.

- مصادقة سلطات الاحتلال على خطة لبناء 890 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة جيلو المقامة جنوب مدينة القدس ضمن الأراضي المحتلة عام1967م.
- موافقة بلدية الاحتلال في مدينة القدس على تخصيص ميزانية لتجهيز البنية التحتية لبناء 1500 وحدة سكنية في مستعمرة رامات شلومو المقامة شمال مدينة القدس ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- مصادقة سلطات الاحتلال على مخطط لبناء 230 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة ماعون المقامة جنوب شرق بلدة يطا ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- الشروع بأعمال التجريف في أراضي المواطنين في منطقة الوعرة التابعة لقرية عينبوس والواقعة بمحاذاة مستعمرة يتسهار بمحافظة نابلس، تمهيدا لمصادرتها بهدف توسيع المستعمرة.
- وضع حجر الأساس لبناء بؤرة استيطانية جديدة أُطلق عليها إسم ليشم قرب مستعمرة عيلي زهاف المقامة غرب بلدة كفر الديك بمحافظة سلفيت، ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- وضع حجر الأساس لبناء 63 وحدة سكنية استيطانية على أراضي المواطنين في حي جبل المكبر بمدينة القدس.
- طرح عطاءات لبناء 793 وحدة سكنية جديدة في مستعمرات جيلو وهارحوماة وبسغات زئيف المقامة على أراضي مدينة القدس.
- الإعلان عن بيع أراضي لبناء 394 وحدة سكنية استيطانية أخرى في مستعمرات معاليه أدوميم المقامة شرق مدينة القدس وأرئيل المقامة بمحافظة سلفيت وبيتار عيليت المقامة بمحافظة بيت لحم ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- وضعت سلطات الاحتلال 5 بيوت متنقلة (كرفانات) جديدة في مستعمرة نوكديم المقامة على أراضي المواطنين قرب جبل الفريديس والواقعة جنوب شرق مدينة بيت لحم.
- الشروع ببناء بركس بطول 25 م وعرض 15 م ووضع أساسات لبناء وحدة سكنية في منطقة خلة ظهر العين التابعة لبلدة الخضر والواقعة بين مستعمرة نفي دانيال واليعازر بمحافظة بيت لحم.
- القيام بأعمال التجريف في أراضي المواطنين ووضع بيوت متنقلة (كرفانات) عليها شرق قرية بورين والواقعة قرب مستعمرة براخاة بمحافظة نابلس.
- تجريف مساحة تقدر ب 3 دونمات من الأراضي الزراعية في قرية العيسوية بمحافظة القدس.

- الشروع بأعمال التجريف في مساحة تقدر بنحو 20 دونم من أراضي المواطنين في خلة العين الواقعة في حي جبل الطور بمدينة القدس، بهدف مصادرتها لصالح مشاريع استيطانية لإقامة حدائق تلمودية.
- تجريف قطعة أرض ومدخل قطعة أُخرى في حي سلوان بمدينة القدس.
- تجريف مساحة من الأراضي بمحاذاة الجدار العنصري العازل قرب قرية راس عطية بمحافظة قلقيلية.

خلال شهر أيلول/سبتمبر: لم تسجل نشاطات استيطانية خلال هذا الشهر.

خلال شهر تشرين أول/أكتوبر

- تجريف قطعة أرض في منطقة قرنة أبو باكي الواقعة شمال غرب قرية المزرعة الغربية بمحافظة رام الله.
- بحثت سلطات الاحتلال في تسريع خطة لبناء 582 وحدة سكنية استيطانية (من ضمنها 296 وحدة سكنية في مستعمرة بيت إيل المقامة شمال مدينة البيرة بمحافظة رام الله، و 160 وحدة سكنية في مستعمرة ياكير المقامة غرب بلدة دير إستيا بمحافظة سلفيت، و 96 وحدة سكنية في مستعمرة الموج المقامة شمال البحر الميت بمحافظة أريحا).
- قيام قوات الاحتلال بحفر خندق بطول 200 م وعمق 5 م بمحاذاة الجدار العنصري العازل قرب جامعة القدس في بلدة أبو ديس بمحافظة القدس.
- المصادقة على بناء 58 وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستعمرة بسغات زئيف المقامة شمال شرق مدينة القدس ضمن الأراضي المحتلة عام 1967م.
- موافقة سلطات الاحتلال على خطة لبناء 1500 وحدة سكنية استيطانية في مستعمرة رامات شلومو، وعلى 3 خطط تسمح بتوسيع البناء في الوحدات الاستيطانية القائمة حتى مساحة 50 م^2 إضافي، وإقامة مركز سياحي داخل المستعمرة.
- الموافقة على إقامة حديقة عامة مقابل الجامعة العبرية في جبل المشارف في مدينة القدس الشرقية ضمن الأراضي المحتلةعام 1967م.

خلال شهر تشرين ثاني/نوفمبر

- صادقت سلطات الاحتلال على مخطط لبناء وحدات سكنية جديدة وشرعنة وحدات سكنية لمنازل مبنية بدون ترخيص لنحو 820 وحدة سكنية ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، (منها بناء 256 وحدة استيطانية في البؤرة الاستيطانية نوفيه فرات الواقعة قرب مستعمرة معاليه أدوميم، و409 وحدة سكنية في مستعمرة جفعات زئيف المقامتان على أراضي المواطنين في محافظة القدس، و 30 وحدة سكنية في مستعمرة شيلو المقامة على أراضي

المواطنين التابعة لمحافظة نابلس، وشرعنة 19 وحدة سكنية تم بناؤها بدون ترخيص، والمصادقة على بناء 94 وحدة سكنية جديدة أُخرى في البؤرة الاستيطانية جفعات سلعيت المقامة في منطقة الأغوار الشمالية بمحافظة طوباس، وشرعنة 12 وحدة سكنية تم بناؤها بدون ترخيص في مستعمرة نوكديم المقامة على أراضي محافظة بيت لحم).

- صادقت سلطات الاحتلال على مخطط لإقامة حديقة على مساحة من الأراضي وقدرها 740 دونم، تحت إسم الحديقة الوطنية على منحدرات جبل المشارف – سكوبس شرق مدينة القدس الشرقية ضمن الأراضي المحتلة عام1967م.
- قيام مجموعة من مستوطني البؤرة الاستيطانية حفات جال المقامة على أراضي المواطنين شرق مدينة الخليل بشق طريق استيطاني بعرض نحو 8 م في أراضي المواطنين.
- طرحت سلطات الاحتلال عطاءات لبناء 1889 وحدة سكنية استيطانية في المستعمرات المقامة على أراضي المواطنين في محافظات الضفة (منها 828 وحدة سكنية استيطانية في المستعمرات المقامة على أراضي محافظة القدس و 1061 وحدة سكنية استيطانية في المستعمرات المقامة في باقي محافظات الضفة)، وتتضمن عطاءات بناء الوحدات السكنية في المستعمرات كما يلي: 311 وحدة سكنية في مستعمرة جيلو، و 387 وحدة سكنية في مستعمرة رامات شلومو، و 130 وحدة سكنية في مستعمرة هارحوماه، و 283 وحدة في مستعمرة ألكانا، و 114 وحدة في مستعمرة معالي أدوميم، و196 وحدة سكنية في مستعمرة كرني شمرون، و 102 وحدة سكنية في مستعمرة جفعات زئيف، و 18 وحدة سكنية في مستعمرة أرئيل، و 80 وحدة سكنية في مستعمرة جفعات بنيامين – آدم، و 238 وحدة سكنية في مستعمرة بيتار عيليت، و 30 وحدة في مستعمرة بيت إيل).
- تمديد الأمر العسكري القاضي بمصادرة 78.3 دونم من أراضي قريتي كفر جمال وفلامية بمحافظتي طولكرم وقلقيلية لأغراض أمنية.
- تمديد الأمر العسكري القاضي بمصادرة 1355 دونم من أراضي المواطنين الواقعة جنوب شرق بلدة يطا بمحافظة الخليل، لأغراض أمنية لصالح بناء الجدار العنصري العازل.
- تمديد الأمر العسكري القاضي بمصادرة 4.5 دونم من أراضي المواطنين التابعة لبلدتي بيتا وقبلان بمحافظة نابلس، لأغراض أمنية.
- تجريف مساحة من الأراضي الزراعية تقدر بنحو 25 دونم بين قريتي راس طيرة وراس عطية بمحافظة قلقيلية.
- تجريف مساحة من أراضي المواطنين تقدر بنحو 20 دونم في منطقة باطن المعصي التابعة لبلدة الخضر بمحافظة بيت لحم.
- تجريف مساحة من أراضي قرية قريوت الواقعة قرب مستعمرة شيلو بمحافظة نابلس، وتجريف مساحة أخرى من الأراضي الزراعية في محيط حاجز عيناب بمحافظة طولكرم، وتجريف مساحة من أراضي المواطنين التابعة لقرية قصرة والواقعة بمحافظة نابلس.

خلال شهر كانون أول/ديسمبر

- الشروع بأعمال التجريف في أراضي المواطنين التابعة لقرية الولجة، لشق طريق التفافي يربط شارع 60 وصولاً إلى دير كريمزان الواقع شمال غرب مدينة بيت جالا بمحافظة بيت لحم.
- الشروع بشق طريق استيطاني جديد يصل بين حي جبل المكبر وقرية الشيخ سعد بمحافظة القدس.
- القيام بأعمال التجريف في مساحة من الأرض داخل أنقاض معسكر (دوتان) المخلى سابقاً قرب مفرق بلدة عرابة بمحافظة جنين.
- تجريف مساحة تقدر بنحو 3 دونمات من الأراضي الزراعية الواقعة جنوب قرية راس عطية بمحافظة قلقيلية.
- القيام بأعمال التجريف قرب مدرسة أُسامة بن منقذ في البلدة القديمة بمدينة الخليل.

17. اعتداءات المستوطنين: خلال العام 2013م، بلغ اجمالي اعتداءات المستوطنين المرصودة 963 اعتداءً، منها: 235 في الربع الأول، و 327 في الربع الثاني، و 195 في الربع الثالث، و 206 خلال الربع الرابع. ومن أشكال هذه الاعتداءات: رشق حجارة، مهاجمة منازل المواطنين، اقتلاع أشجار، الاعتداء بالضرب على المواطنين، دهس أطفال، اقتحام بلدات، اعطاب إطارات سيارات، وكتابة شعارات معادية. والجدول التالي يعطي مزيداً من التفاصيل.

جدول (3): توزيع الانتهاكات الاسرائيلية خلال العام 2013 حسب نوع الانتهاك والشهر

نوع الحدث	كانون2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين1	تشرين2	كانون1	المجموع
قتل أو اغتيال	7	3	4	4	0	1	1	6	3	8	11	8	56
جرح	74	210	127	172	135	57	51	77	169	63	148	105	1388
اعتقال	384	474	347	397	396	372	350	277	432	362	428	333	4552
اقتحام تجمعات سكانية	513	465	354	529	535	550	372	400	421	486	473	520	5618
حواجز عسكرية مفاجئة	357	416	462	391	441	443	432	465	481	409	465	506	5268
اطلاق نار	210	321	274	307	289	196	114	198	275	213	285	227	2909
تحرش باجهزة الامن الفلسطينية	9	7	10	7	3	8	4	2	10	13	10	10	93
تدمير ومصادرة ممتلكات	84	71	59	105	149	123	41	85	142	113	80	67	1119
احتلال منازل	4	12	12	8	13	8	2	4	14	8	1	2	88
منع تجول	1	0	0	0	0	1	0	0	1	3	0	1	7
هدم منازل	31	10	1	14	14	10	5	23	19	7	11	28	173
اغلاق المنافذ الدولية والعابر	138	128	151	142	144	136	145	152	154	155	155	165	1765
اعتداءات على اماكن العبادة	9	9	16	7	17	11	16	12	26	18	18	16	175
اعتداءات على قطاع التعليم	0	1	1	2	1	1	3	1	11	7	5	4	37
اعتداءات على القطاع الطبي	0	1	0	1	2	1	0	0	0	1	1	4	11
نشاطات استيطانية	10	11	10	3	8	10	5	17	0	2	20	5	101
اعتداءات مستوطنين	67	69	99	123	127	77	66	48	81	100	67	39	963
المجموع	1898	2208	1927	2212	2274	2005	1607	1767	2239	1968	2178	2040	24323

الباب الثالث

الآثار الناجمة عن الانتهاكات الاستيطانية المختلفة على الشعب الفلسطيني

ان الاجراءات الاسرائيلية المتمثلة بمصادرة الارض والاستيطان وبناء جدار الضم والتوسع والاعتداءات بكافة أشكالها تمس الحياة العامة للشعب الفلسطيني بكافة جوانبها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. فمنذ اتفاقيات أوسلو التي تم توقيعها قبل نحو 17 سنة ولغاية الان، لم يتم تطبيق شيء مما ورد في هذه الاتفاقيات بخصوص إقامة الدولة الفلسطينية، وبالتالي انهاء موضوع الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية، بل على العكس من ذلك تماماً، فقد سارعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من إجراءاتها في مصادرة الأرض الفلسطينية سواءً لصالح توسيع المواقع الاستيطانية أو لصالح بناء جدار الضم العنصري من جهة، أو التصعيد من الإجراءات القمعية ضد السكان الفلسطينيين خلال هذه الفترة من جهة أخرى. وتأتي هذه الإجراءات على الرغم من الإدانة الدولية والانتقادات الموجهة من منظمات حقوق الإنسان، والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، والتي تؤكد عدم شرعية الاستيطان والجدار، ومخالفتهما لقواعد القانون الدولي، وأنهما يشكلان عقبة حقيقية أمام مشروع التسوية التي توقفت بفعله، حيث أن وقف الاستيطان هو أحد الشروط الفلسطينية لإعادة المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية الحالية بزعامة نتنياهو، كون الاستيطان هو الحاجز الأصعب أمام إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف[12].

هذه الانتهاكات على مر السنوات كان لها تأثيراً سلبياً كبيراً على الشعب الفلسطيني في مختلف مناحي حياته، منها:

1.3 في المجال السياسي

تهدف الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة بزيادتها لوتيرة الاستيطان الى التأثير في الحلول السياسية والتحكم فيها، ووضع العراقيل أمام الحلول التي ترفضها إسرائيل، وبالتالي منع التوصل إلى تسوية إقليمية فلسطينية/إسرائيلية، تسمح بإقامة كيان فلسطيني ذي سيادة وذي ولاية جغرافية واحدة متواصلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة علم 1967م. عليه، يمكن القول أن وجود هذه المستوطنات لا يبشر بايجاد حلول سياسية عادلة، ما دام وجود الاستيطان يهدد الكيان الفلسطيني بالشرذمة والتجزئه. كما تهدف السياسة الاسرائيلية من بناء المستوطنات وتحصينها عسكرياً وديمغرافياً لجعلها قواعد امامية تشكل خط الدفاع الأول عن دولتهم في حال نشوب حرب مع الدول المجاورة، فهي تساهم بشكل كبير في السيطرة الإسرائيلية على الطرق والمعابر التي تربط بين المحافظات الفلسطينية، وتجعلها تحت رحمة جنود الاحتلال ومستوطنيه الذين باستطاعتهم إغلاقها متى أرادوا.

[12] بلال محمد صالح ابراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.

ان من يدقق في خارطة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية، يتأكد بدون أي مجال للشك بأن الاستيطان، الذي يؤثر على أكثر من 40% من مساحة الضفة الغربية، عمل على تقطيعها إلى كنتونات صغيرة يستحيل معها التواصل الجغرافي، وبالتالي يستحيل معه أية فرصة للتطوير، أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة، بالإضافة إلى فصل الأسر الفلسطينية في التجمع الواحد إلى قسمين، كما هو الحال في بيت لحم ونزلة عيسى في محافظة طولكرم.

2.3 في المجال الأمني

يعتبر الاستيطان الاسرائيلي سبب رئيسي وجوهريّ في حرمان الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من الشعور بالأمن. فالشعب الفلسطيني يدفع يومياً ثمن بقاء هذه المستوطنات، من خلال ما يتعرض له من عمليات قتل وتدمير ممتلكات ومصادرة أرض لصالح المستوطنات، التي تعتبرها اسرائيل نقطة الارتكاز الأولى في حربها التي تشنها على الشعب الفلسطيني.

إن وجود المستوطنات قرب التجمعات السكانية الفلسطينية، باختلاف احجامها، يجعلها تجمعات سكانية حدودية تستطيع إسرائيل متى شاءت إغلاقها، أو قصفها، كما حدث خلال انتفاضة الأقصى عندما قصفت مدن نابلس ورام الله وبيت جالا والخليل وجنين ومدن قطاع غزة بالرشاشات الثقيلة والقنابل من داخل هذه المستوطنات، وهذا يعني تهديداً أمنياً لكيان الدولة الفلسطينية، وبالتالي تهديد لجوهر السيادة الفلسطينية. ناهيك عن الاعتداءات المستمرة للمستوطنين (تحت نظر وحماية الجيش الاسرائيلي) نهاراً وليلاً على المواطنين الفلسطنيين في منازلهم وحقولهم واثناء تنقلهم على الطرق بين المدن والقرى الفلسطينية، والتي تحرم هؤلاء المواطنين من الشعور بالأمان على مدار الساعة.

بناء على ما سبق، يشكل الاحتلال الإسرائيلي (العسكري والاستيطاني) الجاثم على الأراضي الفلسطينية السبب الرئيسيّ والمحوريّ في انعدام الأمن لأبناء الشعب الفلسطيني، كما يعتبر العامل الرئيسي في غياب الحلول السياسية العادلة التي قد تؤدي إلى الاستقرار المنطقة على مدى عقودٍ طويلة. عليه، فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، الذي يتحقّق بانسحاب قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين من جميع الأراضي الفلسطينية بصورةٍ كاملةٍ وشاملة، ومن مجالها الجوي ومياهها الإقليمية، يعد مطلبًا أساسيًا ينبغي إنجازه من أجل إقامة دولة فلسطين، ذات السيادة على كامل ترابها الوطني، ويعتبر شرطاً اساسياً للتوصل إلى حلٍّ للنزاع القائم وإرساء دعائم الاستقرار في المنطقة برمّتها.

3.3 في المجال الاقتصادي:

كانت وما تزال الحكومات الاسرائيلية الاستيطانية المتعاقبة تنتهج سياسات تهدف الى تدمير الاقتصاد الفسطيني بكل عناصره، من خلال منع اي عمليات تنمية وتطوير بنيوي للاقتصاد الفلسطيني، مما يجبره على ان يكون تابعاً للاقتصاد الاسرائيلي بشكل كامل. وقد اتبعت الحكومات الاسرائلية العديد من

الاساليب لتحقيق سياساتها، والتي من أهمها دعم وتشجيع اقامة اقتصاد في المستوطنات مواز للاقتصاد الفلسطيني بحيث يكون أكثر تطوراً منه، ويكون منافساً شرساً للاقتصاد الفلسطيني. ونتيجة لذلك، امتد تأثير الاستيطان الاسرائلي ليشمل العديد من الجوانب ذات العلاقة بالاقتصاد الفلسطيني، والتي منها:

مائياً: منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967م، تولت إسرائيل السيطرة على جميع المصادر المائية للشعب الفلسطيني، وحرمته من حقه في الوصول إلى مصادره الطبيعية الرئيسة والسيطرة عليها، منتهكة بذلك القانون الدولي. وامعاناً في الاستمرار في سيطرتها على الموارد المائية الفلسطينية، أقامت اسرائيل العديد من المستعمرات فوق أماكن غنية بالمياه الجوفية أو بالقرب من ينابيع المياه، لتعطي الضوء الأخضر للمستوطنين بالسيطرة عليها بقوة السلاح وحرمان أصحاب الأرض الفلسطينيين من الاستفادة منها.

وكنتيجة لدراسة مسحية[13] أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام2011م، حول عينة مكونة من 56 من ينابيع المياه في الضفة الغربية، تبين أن استيلاء جيش الاحتلال ومستوطنيه على الينابيع أسفر عن انكماش المكان، وتقلّص كمية المياه المتاحة للفلسطينيين لاستدامة سبل معيشتهم. كما يزعزع الوجود المنتظم للمستوطنين المسلحين قرب الينابيع وفي محيطها، الأمن المادي للفلسطينيين في المجتمعات القريبة، نتيجة الاحتكاك المتزايد والتصرفات العدوانية للمستوطنين، والتي تشمل التعدي، والترهيب، والاعتداء المادي، وسرقة الأملاك الخاصة، والبناء دون تراخيص. كما تستغل ينابيع المياه لتعزيز مصالح المستوطنين الاقتصادية والسياسية عبر تطوير بنيتهم التحتية السياحية.

وقد عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية على إصدار العديد من الأوامر العسكرية التي تنص في مجملها على تصرف إسرائيل المطلق في المياه الفلسطينية ومن هذه الأوامر:

1. أمر بتاريخ 1997/6/7م ينص على: "كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً هي ملك لدولة إسرائيل".
2. الأمر رقم 92 بتاريخ 1997/8/15 وينص على: "منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل المحاكم الإسرائيلية.
3. الأمر رقم 58 بتاريخ 1967/8/19م وينص على: "يمنع منعاً باتاً انتشار أي منشأة مائية جديدة بدون ترخيص ولضابط المياه حق رفض أي ترخيص دون إعطاء أي أسباب.
4. الأمر رقم 158 في 1967/10/1م والذي يقضي بوضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي.

[13] الامم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التأثير الإنساني لاستيلاء المستوطنين الإسرائيليين على مياه الينابيع الفلسطينية، القدس، فلسطين، 2012.

5. الأمر رقم 291 لعام 1967 وينص على: "جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقانون الإسرائيلي الصادر في العام 1959 .
6. الأمر 948 وينص على: "إلزام كل مواطن في قطاع غزة الحصول على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي إذا أراد تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه".

وتطبيقاً لهذه الأوامر قامت السلطات الإسرائيلية بمجموعة من الإجراءات والممارسات، منها:

- وضع سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة الغربية وقطاع غزة بضخها، بحيث لا تزيد عن 100 متر مكعب يومياً.
- منع حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة ووضع قيوداً عليها.
- استخراج تصاريح لحفر الآبار الجديدة والتحكم في استخدام الينابيع.
- مصادرة الآبار من المزارعين الفلسطينيين لصالح المستوطنات الإسرائيلية.
- تحديد أعماق حفر الآبار، حيث حظرت على الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها عن 120-140 متراً.
- حرمان الفلسطينيين من حقوقهم من مياه نهر الأردن وتحديد مجرى النهر.
- سرقة كميات كبيرة من المياه الفلسطينية عن طريق حفر الكثير من الآبار في المستوطنات الإسرائيلية، وتقدر عدد الآبار الإسرائيلية المحفورة في الضفة الغربية بحوالي 50 بئرا. إضافة الى نحو 26 بئراً على طول خط الهدنة الفاصل بين محافظات غزة وإسرائيل مما يؤثر على الكميات المنسابة داخل الخزان الجوفي من شرقي القطاع.
- إقامة العديد من السدود الصغيرة لحجز المياه السطحية للأودية ومنعها من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية كما هو حاصل الآن في وادي غزة.
- نقل المياه ذات الجودة العالية من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية إلى المدن الإسرائيلية داخل إسرائيل.
- قيام إسرائيل عن طريق شركة (ميكروت) الإسرائيلية ببيع 5 مليون متر مكعب من المياه سنوياً إلى سكان قطاع غزة بأسعار عالية تقدر قيمتها من 15-20 مليون شيكل سنوياً.
- عرقلة النشاط الفلسطيني في مجال المياه حيث فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على البلديات تحد من تطوير إمدادات المياه للمدن والقرى الفلسطينية، إذ ما زال هناك 150 تجمع سكني فلسطيني في الضفة الغربية غير مرتبطين بشبكة توزيع المياه ويعاني معظم سكان هذه التجمعات من نقص المياه.
- رفض الحكومة الإسرائيلية التعاون أو إعطاء كمية المياه المحددة لمحافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لاتفاقيات السلام.

- اسهام إسرائيل بشكل كبير في تلويث المياه الجوفية من خلال التصريف المستمر لمياه الصرف الصحي العام من مناطق المستوطنات إلى المناطق الرملية والأودية حيث تتوفر أجود المياه.

من ناحية أخرى، أشارت الكثير من الدراسات والتقارير على أن إسرائيل تستهلك كميات كبيرة من المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تشير الدراسات إلى أن 85% من المياه المتواجدة في الخزان الجوفي في الضفة الغربية تستغل من قبل إسرائيل وهذه الكمية تعادل ما بين 475–483 مليون متر مكعب سنوياً، وفي دراسات أخرى يصل هذا الرقم إلى 600 مليون متر مكعب سنوياً، بالإضافة إلى ما تضخه من مياه قطاع غزة وتقدر بـ 10 مليون متر مكعب. وهذه الكميات تغطي 25 % من احتياجات إسرائيل المائية. كما تشير الدراسات إلى أن 70% من المستوطنات الإسرائيلية تقع على حوض الخزان الشرقي في الضفة الغربية و45% من مجموع المستوطنات تقع على مناطق حساسة جداً بالنسبة لتغذية الخزان الجوفي الجبلي في الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ما تستهلكه إسرائيل من المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية، فإنها تستهلك أيضاً أكثر من مليار متر مكعب من موارد حوض نهر الأردن. وهو ما يزيد عن حصة إسرائيل حسب خطة جونستون المقدرة بـ565 مليون متر مكعب.

وعلى مستوى الأفراد، تبين احصاءات استخدام المياه عدم وجود عدالة في توزيع المياه بين الفلسطينيين والاسرائيليين، حيث يحصل المواطن الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة على معدل أقل من 60 لتراً [14]من المياه للاستخدام المنزلي في اليوم الواحد مقابل 280 لتراً للفرد الإسرائيلي، أي أقل من ربع كمية المياه التي يحصل عليها الفرد الاسرائيلي.

زراعياً: كان لقيام السلطات العسكرية الاسرائيلية بمصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية أثر كبير في اضعاف القطاع الزراعي الفلسطيني، والحد من تطوره وازدهاره، وحرمان المزارعين من مصدر هام ورئيسي من مصادر دخلهم. ولم تكتف اسرائيل بمصادرة الأرض، بل عمدت الى اتخاذ عدة إجراءات تحت ذرائع أمنية وبيئية مختلفة لتبرير انتهاكاتها التي لا تعد ولا تحصى ولا تنتهي، والتي منها:

- السيطرة على المياه والمصادر الطبيعية.
- منع دخول الأدوية الزراعية.
- منع حفر الآبار الارتوازية.
- السيطرة على دخول المواد اللازمة للزراعة بشقيها: الحيواني والنباتي.
- منع المراعي، تحت عدة ذرائع مختلقة، كحماية البيئة، وكالذريعة الأمنية.
- منع شق الطرق الزراعية، مما عرقل وصول الفلاح الفلسطيني إلى أرضه.

[14] حسب توصية منظمة الصحة العالمية، الحد الأدنى لكمية المياه التي يجب توفرها للفرد يومياً يساوي 100 لتر.

وقد سلكت سلطات الاحتلال الإسرائيلي طرقاً خبيثة لضرب الاقتصاد الفلسطيني، وضرب قطاع الزراعة، وخلق أجواء المنافسة غير الشريفة، كتخفيض الأسعار، والسيطرة على المصادر المائية، والقضاء على الأصناف البلدية من الإنتاج الحيواني بكافة أنواعه، والنباتي من الأشجار والخضروات والحبوب، وعمل الاحتلال على تدمير البنية التحتية للزراعة عبر شق الشوارع بين المستوطنات، بما تبعه من اقتلاع الأشجار، وعبر إلقاء نفايات المستوطنات في الأرض الزراعية الفلسطينية، مما أدى إلى تدمير هائل هدد المنتج الفلسطيني بالأمراض والآفات، وأدى إلى نفوق العديد من المواشي التي تبتلع النايلون الزراعي المتطاير.

ولا تزال سياسة قلع وتجريف الأشجار التي بدأت مباشرة بعد عام 1967م، مستمرة حتى الآن، سعياً لإشباع نهم السرطان الاستيطاني الإسرائيلي، فقد اقتلعت جرافات الاحتلال أكثر من نصف مليون شجرة، شكلت شجرة الزيتون 70% منها. بالمقابل، ازدادت المساحة التي تحتلها المستوطنات الإسرائيلية بنسبة 182% خلال 22سنة، حيث ارتفعت من 69 كم² في العام 1990م، إلى 194.7كم² في العام 2012م[15].

ومن الاثار المترتبة على القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة الاجراءات الاسرائيلية ما يلي:

- التقليص المستمر للأراضي الزراعية الفلسطينية في جميع محافظات الضفة الغربية نتيجة لسيطرة إسرائيل على خزانات المياه الجوفية والتحكم في كمية المياه للسكان الفلسطينيين.
- انخفاض عدد الأشجار المثمرة والحرجية التي حلت محلها المستعمرات بعد قطعها، والتي يتراوح عددها ما بين 3.5 إلى 4.5 مليون شجرة مثمرة وحرجية، عدا عن النباتات والأعشاب والزهور البرية التي تعيش في هذه المناطق المزروعة بالمستوطنات والطرق الالتفافية أو الجدران الإسمنتية العازلة.
- اختفاء المراعي الخضراء لمربي المواشي والتي كانت احد أعمدة الاقتصاد الفلسطيني في العديد من القرى والأرياف، مما اثر اقتصاديا على حياة الإنسان الفلسطيني بشكل سلبي.
- أجمع العديد من علماء النباتات انه يوجد في فلسطين أكثر من 33 ألف نوع من النباتات البرية، يوجد منها حصرا مجموعة فقط تعيش على رؤوس الجبال أدى وجود الاستيطان عليها إلى اختفائها أو تدني عددها.
- تعتبر المناطق الجبلية في فلسطين إحدى مصادر مياه الشرب للسكان الفلسطينيين من خلال الينابيع السطحية (النزازات)، والتي جففت وقطعت منابعها من خلال أعمال شق الطرق وإقامة البنية التحتية للمستوطنات.

[15] المصدر: http://wattan.tv/ar/news/31324.html

- تسببت المياه العادمة والصرف الصحي والمخلفات الملوثة لمصانع للمستوطنات في موت العديد من النباتات التي كانت تعيش في الأودية، وأضرت بل تسببت في أمراض للمواشي التي ترعى في هذه الأودية بالإضافة إلى موت العديد من الحيوانات البرية التي ترتادها للمأكل والمشرب.
- عدم الاستفادة من الكثير من الاراضي الزراعية المروية الواقعة خلف جدار الضم والتوسع، لأنها تعتمد في الري على الآبار الارتوازية التي ابتلعها جدار الفصل العنصري.
- هروب وهجرة الحيوانات البرية إلى أماكن أخرى، بعد أن أدت أعمال التجريف إلى إزالة وهدم أماكن سكن هذه الحيوانات.
- عدم قدرة النباتات والأشجار على النمو كما هو الحال في منطقة أريحا، التي تزايدت نسبة الأملاح في مياهها نتيجة تناقص كميات المياه نتيجة استنزافها من قبل اسرائيل، فأصبحت الأراضي هناك مهددة بالتصحر.
- تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في العديد من المحافظات الفلسطينية، نتيجة الغبار الذي يتساقط على الأراضي الزراعية من جراء أنشطة مقالع الحجارة التي تستخدمها اسرائيل.
- استمرار سلطات الاحتلال بممارسة سياسة التطهير العرقي في منطقة الأغوار التي تعتبر سلة فلسطين الغذائية، حيث تستمر بملاحقة المزارعين هناك وتدمر مزروعاتهم، بالمقابل، تواصل المستوطنات الزراعية المقامة على أراضي المواطنين النمو والازدهار لخصوبة تلك الأراضي ووجود الكثير من المياه الجوفية فيها.

مما سبق، يمكن القول أن الانتهاكات والقيود (من ضمنها القيود على الحركة والتنقل) والعقبات الإسرائيلية تسبّبت في الحدّ من القدرة على تسخير الإمكانيات الزراعية الكبيرة التي تزخر بها أراضي الفلسطينية واستغلالها، مما أدى الى تحول الإستثمار والإهتمام من الزراعة إلى القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث تحول الكثير من العمال الزراعيين إلى العمل في القطاعات الأخرى أو في سوق العمل الإسرائيلية. فقد لعب القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني عبر فترات زمنية طويلة، حيث كان القطاع الحيوي الذي ساهم في توفير الغذاء للشعب الفلسطيني، وإستيعاب جزء كبير من العاملين. وتشير الإحصائيات[16] إلى إنخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي بشكل ملحوظ، حيث بلغت في منتصف السبعينيات نحو 37%، إنخفضت في عام 1994 إلى 13.4%، ثم إزدادت إنخفاضاً في عام 1999 لتصل إلى 6.5%. وقد بينت تقارير الحسابات القومية في الفترة

[16] وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، القطاع الزراعي في فلسطين بعد عام 1994، موقع الكتروني:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2510

الاخيرة أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي تراوحت ما بين 4% و 4.5% فقط خلال العام 2013م[17].

كما بينت نتائج مسح القوى العاملة[18] أن قطاع "الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك" يساهم بحوالي 10.3% من اجمالي العاملين الفلسطينيين، حيث توزعت هذه النسبة حسب مكان العمل بواقع 11.8% من اجمالي العاملين الفلسطينيين في الضفة الغربية، و 8.3% من اجمالي العاملين الفلسطينيين في قطاع غزة، و 8.7% من اجمالي العاملين الفلسطينيين في اسرائيل والمستوطنات.

صناعياً: عمدت السلطات الاسرائلية الى اتخاذ العديد من الاجراءات التي تؤدي الى اضعاف الصناعات الفلسطينية ومنع تطورها تكنولوجياً، وفي نفس الوقت، عملت الى توسيع وتطوير الانتاج الصناعي في المستوطنات، مستخدمة المصادر الطبيعية للشعب الفلسطيني المتمثلة في الأرض والمياه بشكل خاص. ناهيك عن التسهيلات التي تقدمها لأرباب العمل اليهود في المستوطنات كالهبات وتسهيلات على القروض وغيرها. بالمقابل، عمدت السلطات الاسرائيلية الى اتخاذ أشكال مختلفة من الاجراءات لمحاصرة واضعاف الصناعات الوطنية الفلسطينية، منها:

- منع أو تأخير دخول المواد الخام.
- عدم اعطاء تصاريح لإقامة مصانع جديدة.
- التحكم في عمليات التصدير والانتاج.
- فرض رسوم جمركية عالية على المواد الخام المستوردة.
- منع دخول رؤوس الأموال الى الاراضي الفلسطينية من خلال عدم منح المستثمرين بطاقات هوية أو تصاريح اقامة في الضفة الغربية.
- تهريب منتجات مستوطنات المدعومة حكومياً الى الأراضي الفلسطينية، ادى الى ضرب المنتج الفلسطيني، وساهم في اغلاق العديد من المصانع خاصة مصانع الخياطة والمشروبات الخفيفة والصناعات الزراعية.

عمالياً: فيما تتواصل المطالبات الفلسطينية لاسرائيل بوقف البناء في المستوطنات المقامة في الاراضي المحتلة عام 1967م، اظهرت احصائية فلسطينية رسمية ان هناك حوالي عشرين الف فلسطيني يعملون في المستوطنات[19]، وذلك في ظل إقدام حكومة بنيامين نتنياهو على منح المزيد من التصاريح لعمال فلسطينيين للعمل بالمستوطنات وداخل الاراضي المحتلة عام 1948م.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقريرالصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع1،2،3)، رام الله – فلسطين، 2013.
[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الثالث–2013، رام الله – فلسطين، 2013.
[19] المصدر السابق

ويضطر العمال الفلسطينيون للعمل في المستوطنات بشكل غير منظم بسبب انعدام فرص العمل لهم بالاراضي الفلسطينية، مما يضطرهم للعمل تحت ظروف صعبة من أجل تأمين لقمة العيش لانفسهم وعائلاتهم، حيث يتصف الكثير من العمال الفلسطينيين غير المنظمين[20] بانهم يعملون "كعبيد" عند مشغليهم الاسرائيليين مقابل تشغيلهم كونهم غير منظمين. فالعمال الذين لا يحملون تصاريح تخولهم الدخول عبر المعابر لداخل اسرائيل مجبرون على سلوك الكثير من الطرق للوصول لعملهم واهمها: اما التسلق على الجدار الفاصل الذي يتجاوز ارتفاعه 9 امتار مستعينين بالسلالم والحبال وإما التسلل عبر مناهل تصريف مياه الامطار التي تكون تحت الكتل الاسمنتة لجدار الفصل. فيما يضطر الكثير منهم للمبيت تحت الاشجار والاحراش في مناطق قريبة من مكان عملهم او في القدس الشرقية لتجنب "رحلة العذاب اليومية" التي يقومون بها لتجاوز جدار الفصل للوصول إلى داخل الاراضي المحتلة عام 1948م.

ويعيش هؤلاء العمال حالات من الكر والفر مع شرطة وجيش الاحتلال تنتهي في بعض الاحيان باعتقال بعضهم، حيث يتعرضون للضرب المبرح قبل ان يزج بهم في السجون بتهمة دخول اسرائيل بشكل غير مشروع وفرض غرامات باهظة عليهم، او تنتهي بإصابات لبعضهم جراء التعثر والتدحرج خلال الهروب من تلك القوات التي تطاردهم بسيارتها العسكرية وكلابها عبر الجبال والوديان.

أما العاملون في المستوطنات، فيعتبرون انفسهم أنهم "عبيد الالفية الثالثة" كونهم الاكثر تعرضا للاهانة والاستعباد من مشغليهم، الذين يشغلونهم بالمستوطنات بدون تصاريح عمل كونهم ممنوعون من قبل الامن الاسرائيلي من الحصول عليها للعمل داخل الخط الأخضر، الامر الذي يستغله المشغلون لهم بالمستوطنات لتشغيلهم لاكثر من 12 ساعة باليوم بأجر قليل وبخس. ويظهر تدني الأجور جلياً لدى العمالة الفلسطينية بالمستوطنات الزراعية في منطقة الأغوار، حيث بينت دراسة مسحية[21] أن نحو 1800 عامل وعاملة يعملون في هذه المستوطنات بشكل ثابت (يرتفع هذه العدد في بعض المزروعات ذات الانتاج الموسمي). وكان من نتائج هذه الدراسة أن 94% من هؤلاء العمال لديهم مؤهل ثانوي أو أقل (عمالة غير ماهرة)، وبلغت نسبة الاناث بينهم 8%، فيما بلغت نسبة الأطفال بينهم 5.5%. أما من حيث الأجور اليومية، فبلغ متوسطها 58 شيكل للأطفال و 62 شيكل للبالغين.

ووفقاً لنتائج مسح القوى العاملة للربع الثالث 2013م[22]، يبلغ اجمالي القوى العاملة في فلسطين 1160900 فرد، من بينهم 76.3% يعملون و 23.7% متعطلون. وفي الضفة الغربية، يبلغ عدد القوى العاملة 760.8 الف فرد من بينهم 615.9 الف يعملون ونسبتهم نحو 81% من اجمالي القوى العاملة في الضفة الغربية. ويتوزع العاملون من سكان الضفة الغربية حسب مكان العمل على النحو التالي:

510.1 الف عامل يعملون في الضفة الغربية ونسبتهم 82.8%.

[20] عامل غير منظم: عامل يعمل في المستوطنات أو يعمل داخل الخط الأخضر دون حصوله على تصريح عمل من السلطات الاسرائيلية.
[21] مركز العمل التنوي معاً، العمالة الفلسطينية في مستوطنات الغور الزراعية، رام الله، فلسطين، 2011.
[22] المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الثالث-2013، رام الله، فلسطين.

51.1 الف عامل منظم (لديهم تصاريح عمل) داخل الخط الأخضر ونسبتهم 8.3%.
14.7 الف عامل غير منظم (ليس لديهم تصاريح عمل) داخل الخط الأخضر ونسبتهم 2.4%
17.6 الف عامل داخل الخط الأخضر يحملون بطاقة اسرائيلية أو جواز سفر أجنبي ونسبتهم 2.9%
19.9 الف عامل يعملون في المستوطنات ونسبتهم 3.2%.
2.5 الف عامل يعملون خارج البلاد ونسبتهم 0.4%

يتضح من البيانات أعلاه أن ما يقرب من 20 الف فلسطيني يعملون في المستوطنات، حيث يعمل معظمهم داخل المصانع وشركات البناء الاسرائيلية المنتشرة في المستوطنات المتواجدة في الضفة الغربية، فيما يعمل جزء منهم في المستوطنات الزراعية المنتشرة في منطقة الأغوار. واوضح الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بان عدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل (اي داخل الاراضي المحتلة عام 1948م) والمستوطنات ارتفع من 96 ألف عامل في الربع الثاني من عام 2013م إلى 103 ألف عامل في الربع الثالث 2013م، أي بزيادة تقدر بنحو 7.3%. ويأتي اقدام هذا العدد الكبير من الفلسطينيين ومعظمهم من العاملين في قطاع البناء على العمل داخل المستوطنات او داخل الاراضي المحتلة عام 1948م بسبب ارتفاع نسبة البطالة (19% في الضفة الغربية) وعدم توفر فرص عمل لهم في الضفة الغربية تحديداً، سيما ان غالبيتهم من العمالة غير الماهرة التي ليس لها فرص عمل خارجية.

وحسب نتائج المسح المذكور، يعمل 61.0% اجمالي العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات في قطاع البناء والتشيد، فيما توزعت النسبة الباقية على القطاعات الأخرى بالشكل: 11.3% يعملون في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، و 10.9% يعملون في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم، و 8.7% يعملون في قطاع الزراعة، و 4.7% يعملون في قطاع النقل والتخزين والاتصالات، و 3.4% يعملون في قطاع الخدمات والفروع الأخرى.

وبالرغم من التمييز بالأجور بين العاملين غير الفلسطينيين والعاملين الفلسطينيين في سوق العمل الاسرائيلية، الا ان معدل أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل تبقى أعلى بشكل واضح من أجور نظراءهم العاملين في السوق المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعتبر ذلك أحد المحفزات للعمالة الفلسطينية للعمل في اسرائيل والمستوطنات، بالرغم من ظروف العمل غير الانسانية التي يعايشونها في عملهم هذا. فقد بينت نتائج المسح المذكور أن معدل الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في اسرائيل والمستوطنات وصل الى178.9 شيكل اسرائيلي (1 دولار امريكي≈3.5 شيكل اسرائيلي)، انخفض هذا المعدل للعاملين في الضفة الغربية الى 88.3 شيكل، ثم انخفض للعاملين في قطاع غزة الى 59.3 شيكل. والجدول التالي يعطي مقارنة لأجور (بالشيكل) العاملين الفلسطينيين من الضفة الغربية حسب مكان عملهم والنشاط الاقتصادي.

جدول (4): معدلات الأجور بين الضفة الغربية واسرائيل والمستوطنات حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث-2013

النشاط الاقتصادي	الاجر في الضفة الغربية	الاجر في اسرائيل والمستوطنات	نسبة الزيادة %
الزراعة والصيد	57.0	101.9	78.8
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	71.7	159.7	122.7
البناء والتشييد	90.1	197.5	119.2
التجارة والفنادق والمطاعم	69.8	165.1	136.5
النقل والتخزين والاتصالات	89.7	181.7	102.6
الخدمات والفروع الاخرى	102.7	161.7	57.4
المجموع	88.3	178.9	102.6

بشكل عام، يتقاضى العاملون في المستوطنات أجور جيدة مقارنة مع العاملين داخل الأراضي الفلسطينية، كما يمكن أن يكون العمل في المستوطنات أكثر ثباتا من العمل داخل الخط الأخضر من حيث أن العمال يتقاضون أجورا شهرية كما انهم يعملون في مناطق قريبة من مكان سكناهم، بينما العمال داخل الخط الأخضر فإنهم غالبا ما يعملون وفق نظام المياومة، علاوة على المشاق التي يتحملونها خلال التنقل من سكناهم إلى أماكن العمل. بالمقابل، يتعرض العمال الفلسطينيون في المستوطنات على وجه التحديد الى العديد من الانتهاكات لحقوقهم العمالية والإنسانية، منها:

- تعرضهم للاعتداء المباشر والاهانة والاذلال على الحواجز.
- التمييز العنصري ضدهم من حيث قيمة الأجور والترقيات وطبيعة العمل.
- كذلك يخصم جزء من رواتبهم لصالح الهستدروت رغم أنهم ليسوا اعضاء فيه.
- يخصم جزء آخر لصالح التأمينات الاجتماعية رغم أنهم لا يستفيدون منها.
- يقوم السماسرة بخصم جزء آخر من أجر العامل مقابل تشغيله لدى المشغل الاسرائيلي.
- تتعرض بعض النساء الى تحرشات وايحاءات جنسية من السماسرة والمشغلين.
- يضطرون للعمل في الأعمال السوداء التي لا يحبذ الاسرائيليون العمل فيها مثل أعمال التنظيفات والبناء والزراعة والخدمات.

- العذاب النفسي للعامل، وشعوره الداخلي بالقهر نتيجة عمله في مستوطنات التي أقيمت على أرضه أو أرض أقربائه واحتكاكه بمن يعتدي ليلا نهارا على أهله، حيث يعتبر علامة فارقة وجرحا نازفا في النفس، لكنه الخبز المر من أجل الاستمرار في الحياة.

4.3 في المجال البيئي

تتعرض البيئة الفلسطينية الى انتهاكات متعمدة ويومية تؤدي الى استنزاف مصادرها الطبيعية وتلويثها، وبالتالي فقدان التوازن البيئي والقضاء تدريجياً على قطاع الزراعة من قبل الاحتلال الاسرائيلي. وتتمثل هذه الانتهاكات في تأثير النفايات الصلبة والسائلة والغازية للمستوطنات ومصانعها، وفي تخزين النفايات النووية والكيماوية للمصانع الاسرائيلية في أراضي الضفة الغربية، إضافة الى قيام السلطات الإسرائيلية بسرقة التربة والصخور الفلسطينية. وفيما يلي تفصيل لبعض الملوثات الاسرائيلية الاستيطانية للبيئة الفلسطينية:

المياه العادمة: باتت المياه العادمة للمستوطنات سلاح يستخدم للتنكيل بالفلسطينيين وتدمير مصادر رزقهم، حيث يواصل المستوطنون استخدام المياه العادمة أو ما تسمي مياه المجاري الناتجة عن تلك المستوطنات في محاربة الفلسطينيين وخاصة القريبين من تلك المستوطنات من خلال السماح لتلك المياه بالتدفق على أراضي المواطنين لإتلاف محاصيلهم الزراعية وتلويث بيئتهم والتنكيل بهم لإجبارهم على الرحيل والهجرة من جوار تلك المستوطنات المقامة أصلا على أراضيهم.

وفي هذا السياق، ذكر تقرير لتلفزيون وطن[23]، أن سكان الضفة الغربية يواجهون كارثة تلويث أراضيهم الزراعية ومزروعاتهم بفعل المياه العادمة التي تلقيها المستعمرات في الأراضي الزراعية والوديان الطبيعية في الضفة الغربية كوادي النار ووادي قانا ووادي السمن وزواتا، وكذلك في وادي غزة. وتقدر كمية المياه العادمة للمستوطنات بأكثر من 40 مليون كوب من المياه العادمة غير المعالجة سنوياً، وهي كمية تفوق كل كمية المياه العادمة التي ينتجها الفلسطينيون في الضفة الغربية والبالغة 33.7 مليون كوب سنوياً.

هذه المياه الملوثة بالمجاري والكيماويات المنزلية والزراعية ومخلفات المصانع الكيماوية المستخدمة في المستعمرات تعمل على تسميم النباتات والحيوانات على طول مجرى تلك الوديان، وتسبب تلوثا للتربة والمياه السطحية والجوفية. فتلوث بذلك مياه الري والينابيع التي يعتمد عليها أهالي البلدات المجاورة للشرب ولسقي المواشي. ويتسبب تلوث التربة بالمياه العادمة بارتفاع نسبة الأملاح فيها فتغدو غير صالحة للزراعة. كما ويعمل هذا النوع من التلوث على خلق بيئة لتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض. والجدول التالي يوضح كيفية تخلص بعض المستوطنات من المياه العادمة لديها.

[23] دانة مسعد، تلفزيون وطن، البيئة في الأراضي المحتلة عام ٦٧ بعد عشرين عاما على أوسلو: التوازن الطبيعي للبيئة، موقع الكتروني: http://www.wattan.tv/ar/news/79636.html

جدول (5): قائمة باسماء بعض المستوطنات وطريقة تخلصها من المياه العادمة

اسم المستوطنة	كيفية التخلص من المياه العادمة
مستوطنة جلبوع	تصب مياه الصرف الصحي من هذه المستوطنة في أراضى الجلبون الزراعية – جنين.
مستوطنة عمانويل	ينساب تيار مياه الصرف الصحي إلى محطة تجميع مستوطنة قانا ثم يضخ إلى سفح الجبل القريب للأغراض الزراعية وتصريف فائض مياه الصرف الصحي إلى الوادي.
مستوطنة اريئيل	يتم خلط الماء ذو التركيز العالي من الملوحة الصادر عن محطة التحلية مع مياه الصرف الصحي ويصرف الخليط إلى الوادي المجاور.
مستوطنة شعاري تكفا	يسرى تيار مياه الصرف الصحي إلى الأراضي الزراعية لقرية بيت أمين في قلقيلية مسبباً أضرارا للأراضي الزراعية.
مستوطنة الفيه منشه	ينساب جزء من مياه الصرف الصحي من المستوطنة إلى اراضي قرية حبلة وقلقيلية محدثة بحيرة من مياه الصرف الصحي مؤذية للبيئة والصحة.
مستوطنة تسوريفتينل	شكل الماء ذو التركيز العالي الملوحة الصادر من محطة التحلية بحيرة في شمال قلقيلية وتقع هذه في المسافة بين المنطقة السكنية والأراضي الزراعية.
مستوطنة روش زوريم	نظراً للعطل المتكرر لمحطة ضخ مياه الصرف الصحي من هذه المستوطنة، تنساب مياه الصرف الصحي إلى الأراضي الزراعية لقرية جبة في بيت لحم وتسبب أضرارا للأراضي.
مستوطنة افرات	تنساب مياه الصرف الصحي على الأراضي الزراعية لمدينة بيت لحم ملحقة الضرر بحوالي 2 هكتار من الأراضي الزراعية، بالإضافة الى تسرب مياه المجاري الى وادي البيار من اكثر الأودية خصوبة في المنطقة والقريب من نبع ماء دائم.
مستوطنة دانيئال	تنساب مياه الصرف الصحي من هذه المستوطنة ملحقة الضرر بحوالي 0.5 هكتار من الأراضي الزراعية لبيت لحم وقرية الخضر، هذا بالإضافة إلى الضرر اللاحق بالبيئة والصحة العامة نتيجة لتسرب مياه الصرف الصحي إلى الماء التحت ارضي الجوفي.
معسكر المجنونة	يسبب هذا المعسكر التابع للجيش الإسرائيلي في الخليل أضرارا للبيئة نتيجة لصرف مياه الصرف الصحي ووصولها إلى وادي الغور، وتستخدم مياه هذا النبع عادة للأغراض الزراعية.
مستوطنة كريات أربع	تنساب مياه الصرف الصناعي من مصنع "بير" في المستوطنة إلى أراضي المزارع على الطريق من الخليل إلى بني نعيم وهذه المشكلة قائمة منذ سنوات عديدة.
مستوطنة معاليه هكوفشيم	تنساب مياه الصرف الصحي من هذه المستوطنة وبالأخص من مزارع الأبقار إلى الأراضي الزراعية لقطنة في رام الله مؤدية إلى إحداث أضرار عدة بالبيئة وبالصحة العامة.
مستوطنة سلعيت	تنساب مياه المجاري من هذه المستوطنة لتصب في أراضي المواطنين الفلسطينيين في منطقة طولكرم، هذه المياه العادمة دمرت مساحة واسعة من الأراضي المزروعة باللوزيات والزيتون.
مستوطنة كرمي	تضخ مياه الصرف الصحي إلى أراضي زراعية تابعة لقرية بيت أمر وهذه الأراضي مزروعة بالعنب

تسور	والأشجار المثمرة.
مستوطنة الون موريه	تنساب المياه العادمة من هذه المستوطنة في أراضي قرية دير بلوط، لتصب في أراضي القرية الزراعية.
مستوطنة أدم	اتضح من تحقيق أجرته سلطة حماية الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية أن المياه العادمة المنسابة من مستوطنة آدم الواقعة شرق حي النبي يعقوب في القدس هي التي أدت إلى التلوث الخطير لمياه وادي القلط وأدت إلى تسمم رؤوس الماشية في الوادي الذي يعتبر محمية طبيعية واتضح أيضا أن مياه المجاري قد تسربت إلى مئات الأمتار تحت الأرض وسارت مسافة ثلاثة كيلو مترات حيث أصبحت تتبع مع عين القوار بوادي القلط الأمر الذي أدى إلى هذا التسمم.
مستوطنة جيلو ومستوطنة هارجيلو	تتدفق المياه العادمة من هذه المستوطنات لتصب في وادي الصرار لتسبب تلوث كبير لمصادر المياه ومخاطر صحية للقرى المستفيدة من هذا الوادي "بيت جالا–بيت صفافا" في منطقة بيت لحم.

وفي قطاع غزة، يعاني الأهالي من تلوث مخيف بسبب المياه العادمة، التي أصبحت تلوث أكثر من 90% من المياه الجوفية المستخدمة للشرب في القطاع، بحيث أصبحت كمية النيترات فيها تفوق ستة أضعاف الكمية المسموح بها بحسب توصيات منظمة الصحة العالمية. وقد أدى الحصار المستمر والأضرار التي تسبب بها هذا الحصار من منع دخول المعدات والمواد اللازمة لصيانة محطات التنقية، بالإضافة للضربات العسكرية للبنية التحتية في غزة، كله أدى الى تفاقم أزمة التلوث في غزة حتى باتت مهددة بكارثة بيئية وإنسانية.

أما وادي غزة، وهو أحد أهم الوديان والأراضي الرطبة الساحلية لمنطقة شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط في فلسطين، فيبدأ منبعه من جبال الخليل ويبلغ طوله 160 كم ممتدا عبر مدينة بئر السبع ومدينة غزة، بحيث يقطع 9 كلم فقط منه قطاع غزة. والوادي يشتهر بأهميته الطبيعية والتاريخية، لكن حكومة الاحتلال حولت مجرى مياهه الى النقب ومنعتها من الوصول الى قطاع غزة، ببناء سدود تتحكم من خلالها بمياهه. وبالإضافة للمياه المسروقة فإن حكومة الاحتلال تقوم بفتح أبواب السدود أحيانا مسببة فيضانات مدمرة، وتمنع وصول المياه نهائيا أحيانا أخرى. وقد أصبح الوادي بسبب هذه السدود جافا وتحول في السنوات القليلة الماضية من منطقة طبيعية بطابع مميز، ذات تنوع حيوي كبير من نباتات وحيوانات وطيور نادرة، الى مكب للنفايات ومجرى للمياه العادمة التي كانت تضخها المستعمرات الصهيونية في القطاع الى الوادي.

المصانع الكيماوية: أدت الحوافز المالية وضعف إنفاذ اللوائح البيئية ورصدها في المستوطنات إلى تشكل ظاهرة انتقال الصناعات الملوثة من إسرائيل إلى المستوطنات في الضفة الغربية، ويسبب تنامي وانتشار هذه الظاهرة قلقاً متزايداً لدى المواطنين الفلسطينيين، وذلك لما تشكله من خطر على بيئتهم وصحتهم، كما أن قيام إسرائيل بترحيل العديد من الصناعات ذات الأضرار البيئية من مناطقها إلى

مناطق حدودية مع الأراضي الفلسطينية زاد من تفاقم حجم المشكلة. فهناك ما لا يقل عن سبع مناطق صناعية إسرائيلية تم إقامتها في أجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية، ويتم إدارتها بالكامل من قبل الاسرائليين، في ظل غياب تام للسلطة الفلسطينية أو أي جهة رقابية أخرى.

وتتواجد هذه المصانع (الخطرة على البيئة) في نحو 20 مستوطنة إسرائيلية منتشرة في جميع انحاء الضفة الغربية[24]، والبالغ عددها أكثر من 160 مصنعا، والتي تتخصص في صناعة الألمنيوم والجلود والبطاريات والبلاستيك والاسمنت والمعلبات الغذائية والفيبرجلاس والمطاط والكاوتشوك والخمور والكرميكا والرخام والمنظفات الكيماوية والغاز والمبيدات الحشرية ومصانع ذات صبغة عسكرية سرية وغير ذلك. هذه المصانع تنتج أخطر أنواع التلوث للأرض والإنسان الفلسطيني، حيث تحوي العديد من صناعات الكيماوية التي تعد الأكثر خطرا على البيئة الفلسطينية، من خلال تخلصها من مخلفاتها السامة بشكل مباشر في الأراضي والمناطق الفلسطينية المأهولة. ومن الامثلة على ذلك، المنطقة الصناعية الاسرائيلية المحاذية لمدينة طولكرم والتي بنيت على أرض مصادرة من وقف إسلامي وأخرى خاصة. وكان السبب لانتقال أول مصنع اليها، قضية تلوث رفعت في "إسرائيل" ضد أصحاب المصنع بسبب شدة تلوث المخلفات الغازية والسائلة التي يصدرها المصنع، والتي أدت إلى تلويث التربة والزراعة في المناطق المحيطة بها وتسببت بأمراض عديدة. وحذت حذوها مصانع كيماوية أخرى، الى أن تكونت مدينة صناعية تتميز كلها بالصناعات الأكثر تلويثا للبيئة الفلسطينية. ويشتكي السكان القاطنون في المناطق المحيطة بالمدينة الصناعية هذه من أمراض عديدة أبرزها أمراض الجهاز التنفسي، والجلد، والعيون، والأمراض الخبيثة التي تزايدت بمعدلات غير طبيعية. وبشكل عام، هناك 5 أسباب رئيسية لقيام الاسرائيليين بنقل مصانعهم الى أراضي الضفة الغربية الفلسطينية، هي:

- خطورتها على البيئة والمجتمع الإسرائيليين.
- أداة فعالة لاضفاء شرعية لوجود المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة.
- عدم خضوع هذه المصانع لقانون العمل الإسرائيلي والالتزامات المترتبة عليها في التشغيل.
- استغلال الأيدي الفلسطينية العاملة بأجور زهيدة.
- عدم التزامها بمعايير الامان والسلامة الصناعية.

وتعتبر مستعمرة "بركان" الصناعية القريبة من سلفيت والمحاذية لقرية بروقين، من أخطر المناطق الصناعية من حيث التلوث. فقد ذكرت دراسة للمناطق الصناعية الاسرائيلية في منطقتي طولكرم وسلفيت وتبعيات التلوث الناجم عنها[25]، أن من الملوثات الصادرة عن المنطقتين هي مواد سامة صلبة كالألمنيوم وسائلة كالمياه العادمة المحتوية على المعادن الثقيلة كالكروم والنحاس والكادميوم والزرنيخ والزنك والرصاص، والملوثات الغازية كثاني أكسيد الكربون وأكاسيد الكبريت والنيتروجين والأكاسيد

[24] تتواجد هذه المصانع في المنطقة ج التي تشكل أكثر من 61% من اجمالي مساحة الضفة الغربية (حسب اتفاقية أوسلو).
[25] آمال الهدهد، رامز التيتي، أثر المصانع الاسرائيلية على الصحة والبيئة الفلسطينية في محافظات الشمال، نابلس، فلسطين.

النيتروجينية والأمونيا والزئبق وغبار الأسبست. وتسبب هذه المواد أمراضاً عديدة متعددة تتراوح من الالتهابات والتقرحات حتى الشلل والأمراض الخبيثة، وإتلاف الخلايا الدماغية والعصبية والمادة الوراثية والموت. ناهيك عن أثر هذه المواد السامة على المياه والتربة والتنوع الحيوي. والجدول التالي يوضح طبيعة عمل بعض المصانع في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وأضرارها البيئية.

جدول (6): قائمة بمجموعة من مصانع المستوطنات والأضرار البيئية التي تسببها

المحافظة	المستوطنة	طبيعة عمل المصنع	الضرر البيئي للسكان الفلسطينيين
رام الله	عطروت	مصنع المنيوم مصنع صفائح حفظ مواد غذائية مصنع بلاستيك	تفريغ مواد قلوية تؤدي الى التصحر.
	كفروت	مصنع افوكادو	انبعاث رائحة كريهة ومخلفات ضارة.
	نيلي	مصنع المنيوم	تفريغ مواد قلوية تؤدي الى التصحر.
	حلميش	مصنع جلود	مواد الكروم والزرنيخ المستخدمة تضر بالتربة في موقع دفن النفايات، وتسبب اضرارا خطرة للصحة.
نابلس	هومش	مصنع المنيوم	تتخلص المستوطنة من النفايات بالقرب من عرابة وقلقيلية وبرقة وسبسطية.
	الون موريه	مصنع المنيوم	يصب الصرف الصحي في حقول الزيتون.
طولكرم	مصانع تتبع للمستعمرات	مصنع للمبيدات الحشرية	تضر النفايات السائلة والغازية بالسكان والزراعة، ويقع المصنع في قرية ارتاح.
		مصنع للصوف الزجاجي والاسبستوس	عند حرق النفايات تنبعث منها غازات سامة.
		ديوكسين لصنع الغاز	انبعاث روائح كريهة، ويخزن كمية كبيرة من الغاز يمكن ان تؤدي الى كارثة بيئية.
		مصنع الأسمدة الكيماوية والانابيب ومرشحات المياه	ترميم الانابيب القديمة والمرشحات، بضغط عال من التراب، ينتج عنه غبار كثيف.
سلفيت	بركان	تضم أكثر من 80 مصنعاً منها 3 مصانع المنيوم	اكبر منطقة صناعية اسرائيلية في الضفة الغربية، ويتم دفن المخلفات في الأراضي الزراعية.
اريحا	الخان الأحمر	مصنع معدات بلاستيكية	تلوث هواء وضجيج
		مصنع دوتارا	المنتجات مجهولة، النفايات في علب صفيح تدفن بالقرب من العيزرية

		مصانع إكستال للألومنيوم	يستخدم مواد سامة في الإنتاج، ويتم دذفن الفضلات الخارجة من هذه المواد في الاراضي الفلسطينية
الخليل	كريات اربع	مصنع كحوليات	يؤدي ربط مياه الصرف الصحي للمستوطنة مع شبكة الصرف الصحي للخليل إلى زيادة الحمل على الشبكة
	سيراميكس	مصانع غير معروفة الاسم	إنشاء موقع دفن نفايات (6 هكتارات) في أراضي يطا وموقع خرب بالقرب من الخليل
جنين	حومش	مصنع بطاريات	المصنع يستخدم الكادموميوم السام والذي يسبب عند اختلاطه بالماء أضراراً للأرض والزراعة

النفايات الصلبة: ينتج عن العدد المتزايد للمستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية كميات هائلة من النفايات الصلبة، التي تلقى وتحرق في أراضي الضفة الغربية وبالقرب من المجمعات السكنية الفلسطينية. وقد قدرت كمية إنتاج الفرد في المستعمرات بنحو 1.8 كيلوغرام من النفايات الصلبة يومياً. لذا فإن هذه المستوطنات تنتج حوالي 630 طن[26] يومياً، وهي أكثر من نصف الكمية المنتجة في الضفة الغربية، علماً أن عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية في العام 2013م يبلغ نحو 6 أضعاف عدد المستوطنين. هذا بالإضافة الى النفايات الصلبة السامة من مخلفات المصانع الإسرائيلية داخل الخط الأخضر.

وتقوم المستوطنات الإسرائيلية بإلقاء النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية كما هو الحال في منطقة أبو ديس (قرب القدس) التي يوجد فيها مكباً من أضخم مكبات النفايات، حيث تقدر مساحته بنحو 3000 دونم، لخدمة المستوطنات الإسرائيلية، ومكباً آخر للنفايات قرب قرية جيوس شمال شرق مدينة قلقيلية الذي يغطي مساحة 12 دونماً لخدمة مستوطنات القريبة.

هذا وتسبب النفايات الصلبة مخاطر كثيرة بالإضافة إلى كونها مصدراً للروائح الكريهة وللحشرات والأوبئة، إلا أنها تسبب في تلويث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والتربة والمياه الجوفية نتيجة عملية رشح السوائل الناتجة عن هذه النفايات إلى الخزان الجوفي كما يسبب التخلص من النفايات عن طريق الحرق في تلوث الهواء. ويشير الجدول التالي إلى بعض المستوطنات الإسرائيلية وأماكن التخلص من نفاياتها الصلبة.

[26] تم حساب الرقم بضرب 1.8 بعدد 350000 مستوطن في الضفة الغربية (دون احتساب مستوطني القدس الشرقية).

جدول (7): قائمة بمجموعة من المستوطنات وكيفية تخلصها من نفاياتها الصلبة

المستوطنة	أماكن التخلص من النفايات الصلبة
مسستوطنة أريئيل	الأراضي الزراعية في سلفيت
معسكرات الجيش الإسرائيلي حول حدود 67 بالقرب من محافظة جنين	أراضي عرابة في محافظة جنين
معسكرات الجيش الإسرائيلي	موقع مجمع مدينة طوباس على الرغم من إقفال هذا المجمع
مستوطنة يتسار	منطقة العبدلي . أبو ديس . بجوار العيزرية والسواحرة
ألون موريه	أراضي قرية بيت فوريك محافظة نابلس
كرني شمرون، قدوميم، تسوفيم، معاليه شومرون	مكب للنفايات في أراضي بلدة جيوس قرب قلقيلية

النفايات المشعة: يتم تهريب النفايات المشعة لتدفن سراً في أراضي الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، تم دفن المخلفات المشعة للمحطة النووية (ديمونة) سراً في أراضي قرية الظاهرية جنوب الخليل. وقد تم إكتشافها بعد ملاحظة أهل البلدة لتفاقم الأمراض الخطيرة التي أصبح يصاب بها أهل البلدة وبمعدلات غير مسبوقة، مما أدى الى قيام فريق من جامعة الخليل بتسجيل معدلات الإشعاع في تلك المنطقة ليجدوا أنها تفوق بعشرة أضعاف المعدلات الطبيعية. كما قامت كذلك حكومة الاحتلال في عام 1998م بدفن كمية كبيرة من المخلفات الاشعاعية في أراضي قرية عزون قرب قلقيلية، وفي منطقة قريبة جداً من مصدر الماء الخاص بالقرية.

وفي ذات السياق، أكدت دراسة فلسطينية حديثة[27] أن الكيان الإسرائيلي دفن أكثر من 50% من نفاياته النووية والكيماوية (نحو ثلاثة ملايين طن) في الأراضي الفلسطينية العربية، تركزت غالبيتها في المناطق الجنوبية.وتكمن خطورة هذه المواد في تسببها بالموت البطيء لمواطنين الفلسطينيين بنشرها أمراضاً خطيرة جداً، حيث تنتج غازاً محرماً دولياً، يسبب كوارث بيئية خطيرة."

مقالع الحجارة: يعتبر الغبار الناتج عن مقالع الحجارة الاسرائيلية من أبرز ملوثات الهواء في الضفة الغربية، حيث تنتشر كميات هائلة من الغبار في الهواء، وتسبب إلحاق الأضرار بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية بعد أن تتساقط ذرات هذا الغبار على المحاصيل الزراعية والأشجار. وقد أنشأت إسرائيل 6 مقالع للحجارة في الضفة الغربية لقلع الصخور وتكسيرها لاستخدامها في قطاع البناء، إذ تقوم هذه المقالع بتغطية نحو 80% من الاحتياجات الإسرائيلية[28]. كما تتسبب هذه المقالع في نوع آخر

[27] المصدر: http://www.nablustv.net/internal.asp?page=details&newsID=13410&cat=16
[28] المصدر: وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، الموقع: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4073

من التلوث وهو الضجيج الناتج عن الانفجارات المتوالية داخل مقالع الحجارة، والذي يعتبر من أبرز مصادر الضجيج في الأراضي الفلسطينية، هذا بالاضافة الى استخدام أماكن قلع الحجارة كمكبات للنفايات الصلبة والمياه العادمة بعد الانتهاء منها، مما يهدد المناطق التي حولها بالتصحر. والجدول التالي يبين توزيع مقالع الحجارة في الضفة الغربية.

جدول (8): توزيع مقالع الحجارة الاسرائيلية في الضفة الغربية حسب المحافظة

المنطقة	المحافظة	ملاحظات
الظاهرية	الخليل	جميع المقالع مقامة بجوار المناطق العربية والمأهولة بالسكان تلحق بهم الأضرار الناجمة عن ما يلي: • الانفجارات المستمرة والغبار على مدار الساعة. • الإزعاج الناجم عن عمليات النقل على مدار الساعة. • الاستيلاء على مزيد من الأراضي.
دورا	الخليل	
الدهيشة	بيت لحم	
يعبد	جنين	
جيوس	قلقيلية	
تسوفييم	قلقيلية	

من خلال ما سبق، يتبين أن المستوطنات الإسرائيلية أخلت في البيئة الفلسطينية وبالتحديد في الأراضي المحتلة بعد عام 1967م. ويمكن تلخيص التأثيرات البيئية للمستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما يلي:

1. تأثيرها على الغطاء النباتي.
2. تأثيرها على المياه الجوفية.
3. تدمير الموروث الحضاري الفلسطيني.
4. تأثيرها على الثروة الحيوانية البرية والداجنة.
5. تلوث الهواء.
6. تشويه الطبيعة من خلال الطرق الالتفافية.
7. تقليص الأراضي الزراعية الفلسطينية وتصحرها من خلال الجدران والأسلاك الشائكة ومكبات النفايات.

5.3 في المجال الاجتماعي

في احيان كثيرة، تشكل اعتداءات القوات الاسرائيلية والمستوطنين المستمرة على المواطنين الفلسطينيين، من قتل وتدمير الممتلكات ومصادرة الاراضي والموارد الطبيعية وتقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض، تهديداً اجتماعياً خطيراً للمواطن الفلسطيني، حيث ساهمت في خلق ازمات اجتماعية في الأراضي الفلسطينية. على سبيل المثال، تساهم عملية اغلاق الطرق (من قبل الجيش أو المستوطنين) بين التجمعات الفلسطينية في تراجع العلاقات الاجتماعية بين المواطنين.

كما ساهمت المستوطنات في نشر المخدرات[29] بين المواطنين الفلسطينيين، من خلال تسويق هذه الآفة الخطيرة داخل التجمعات السكانية الفلسطينة. أحد الأمثلة على ذلك انه خلال شهر كانون اول ديسمبر – 2013 القت شرطة مكافحة المخدرات الفلسطينية القبض على مستوطنين من مستوطنة تفوح في قرية بيتا جنوبي نابلس متخصصين بتوزيع المخدرات في منطقتي نابلس وأريحا بالضفة الغربية[30].

من جانب آخر، تساهم أعمال مصادرة الأرض الزراعية وتدمير الممتلكات في تحويل نسبة من الأسر الفلسطينية الى أسر فقيرة، كما يضطر أفراد من هذه الأسر الى العمل في اسرائيل والمستوطنات في ظل ظروف عمل غير لائقة، وأجواء مناسبة للمخابرات الاسرائيلية لتجنيد عملاء من بينهم مستغلين حاجتهم الى العمل.

أن الظروف المذكورة تضع المواطن الفلسطيني تحت ضغط نفسي، مما يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي تساهم في زيادة نسبة التطرف والعنف في المجتمع الفلسطيني، والاخلال بالتركيبة الاجتماعية السليمة له.

[29] خصوصاً البانجو والافيون التي تزرع في في المستوطنات، حيث تنعدم الرقابة على زراعتها.
[30] وكالة معاً الاخبارية، موقع الكتروني: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=655030

الباب الرابع

جدار الضم والتوسع والفصل العنصري

1.4 مقدمة

لا يمكن فصل بناء جدار الضم والتوسع العنصري عن مشاريع الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، إذ يعتبر بناء الجدار امتداداً طبيعيا لهذه المشاريع كونه جاء بالشكل والأبعاد التي تخدم المستوطنات، ويجعل معظمها على تواصل إقليمي مع إسرائيل. إضافة إلى أنه يخدم الأفكار الإسرائيلية التي ترفض اعتبار خط الهدنة الذي يمثل حدود الرابع من حزيران سنة 1967م، حدوداً لدولة إسرائيل. كما يتماشى ذلك مع الإستراتيجية الإسرائيلية فيما يتعلق بالسيطرة على الأرض التي تعتبر مفتاحا للصراع العربي الإسرائيلي. في هذا الشأن، يمكن القول بأن عملية بناء الجدار الفاصل تعتبر المرحلة الأكثر حسما وأهمية في مشاريع الاستيطان الإسرائيلي منذ حرب سنة 1967م.

ومما يؤكد ذلك، رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية أريئل شارون– الذي بدأ بناء الجدار الفاصل في عهده – أية أفكار تهدف إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال تسوية تقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية إلى حدود الرابع من حزيران سنة 1967م. وهذا الرفض يؤكد السياسات الاسرائيلية العدوانية التوسعية المعلنة، والقائمة أصلاً على مصادرة الارض الفلسطينية، بهدف تدمير عملية السلام، ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967م.

إن قرار السلطات الاسرائيلية بأن يتم بناء جدار الفصل العنصري بحيث لا يحاذي مساره حدود الضفة الغربية مع الخط الأخضر، بل يمر في معظمه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م يؤكد جوهر السياسة الاسرائيلية، ويحقق جملة من الأهداف والأبعاد[31] التي وضعتْها إسرائيل في اعتِبارها لإنشاء الجدار، والَّتي تتجاوز مجرَّد فكرة الفصْل العنصري، منها:

أ- **البعد الأمني:** ويتمثَّل في منع تسلّل المقاتلين الفلسطينيين من الضّفة الغربيَّة إلى فلسطين المحتلَّة ومنع العمليَّات الاستشهاديَّة.

ب- **البعد السياسي:** ويتمثَّل في فرض التصوّر الصهيوني للتَّسوية النّهائية مع الفلسطينيين، وفي الترسيم الأحادي الجانب للحدود، وفي الضّمّ الفعلي للأرض، وفرض حقائق عليها بشكل يَجعل من

[31] حسن ابحيص، خالد عياد، الجدار العازل في الضفة الغربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت، لبنان، 2010.

إنشاء دولة فلسطينيَّة حقيقية أمرًا مستحيلاً، ويفتح المجال لفرْض سياسات التَّهويد، وخصوصًا في القدس.

ت- **البعد الاقتصادي:** ويتمثَّل في مصادرة أراضي الفلسطينيّين الزّراعية ومصادرة مياهِهم، وإعاقة قدرتهم على العمل والتنقُّل، ووضْع الفلسطينيّين تحت معاناة قاسية لدفْعِهم للهجرة والخروج من وطنهم.

ث- **البعد الاجتماعي:** يُمزّق الجدار عن عمدٍ النَّسيج الاجتِماعي للفلسطينيّين، حيث يقوم بعزل أحياءً وقرىً ومدنًا كثيرة عن بعضِها، ويمنع تواصُلها الاجتماعي والعائلي فضلاً عن انعكاسات الجدار السلبيَّة على الخدمات الصّحّيَّة والتعليميَّة لمئات الآلاف من المتضرّرين.

وقد تم بناء غالبية الجدار داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث يتوغل في بعض المناطق الى مسافة 22 كم من الخط الأخضر. متسبباً في عزل أكثر من 351000 مواطن فلسطيني بينه وبين الخط الأخضر، من بينهم نحو 250000 فلسطيني يقيمون في القدس الشرقية[32]. وفي المقابل، يعمل الجدار على ضم نحو 80 مستوطنة بساكنيها الى الأراضي المحتلة قبل عام 1967م بشكل فعلي، حيث انها تقع خلف الجدار، مما يعني عدم اعتراف حكومة اسرائيل بالخط الأخضر كحدود للدولة العبرية مع الضفة الغربية.

وتعمل خطة بناء الجدار التي أقرها الاحتلال الإسرائيلي على قضم نحو 39% من إجمالي مساحة الضفة الغربية البالغة 5844 كم^2، وهذه المساحة تعادل اجمالي مساحتي المنطقتين أ و ب مجتمعتين، وهي تقسم الضفة الغربية إلى معازل رئيسية، هي:

منطقة العزل الشرقية: تسيطر سلطات الاحتلال على هذه المنطقة (معظمها منطقة زراعية) بشكل كامل، وتبلغ مساحتها 1555 كم^2، وتمتد على مدى 200 كم بمحاذاة غور الأردن، أي ما يعادل 26.5% من مساحة الضفة الغربية.

منطقة العزل الغربية: وتقع بين الجدار والخط الأخضر وهي تخضع لسيطرة سلطات الاحتلال بشكل كامل، وتبلغ مساحتها 733 كم^2، أي ما يعادل 12.5% من مساحة الضفة الغربية.

المنطقة المتبقية: تبلغ مساحة هذه المنطقة 3588 كم2، وتشكل حوالي 61% من مساحة الضفة الغربية، وتضم المدن والبلدات الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية.

2.4 مواصفات الجدار

[32] ليزا موناغان، غرازيا كاريسيا، جدار الضم والتوسع والنظام المرتبط به، مؤسسة الحق، رام الله، فلسطين، 2009.

أولاً: طول الجدار: لا يوجد رقم ثابت ومحدد يمثل طول جدار الفصل والتوسع العنصري، بسبب قرارات الاحتلال الاسرائيلي بتغيير مساره اثناء البناء. ففي دراسة لمعهد السياسات الاقتصادية (ماس)، اعتمد فيها على بيانات لوزارة الدولة لشؤون الجدار منشورة في العام 2010م، ذكرت ان طول جدار الفصل العنصري 696.5 كم، ويمر من أراضي 10 محافظات من أصل 11 محافظة في الضفة الغربية، وأن محافظة القدس تعتبر الأكثر تضرراً منه، حيث أن نحو خمس طول الجدار يمر من أراضيها، فيما يمر نحو 23% منه في أراضي المحافظتين اللتين تحدان محافظة القدس، وهما محافظة رام الله شمالاً ومحافظة بيت لحم جنوباً. ويوضح الجدول التالي نصيب محافظات الضفة الغربية من هذا الجدار[33]:

جدول (9): التوزيع النسبي لطول جدار الضم والتوسع العنصري في محافظات الضفة الغربية

المحافظة	طول الجدار (كم)	النسبة من الطول الكلي
جنين	57.2	8.2
طوباس	9.3	1.3
طولكرم	35.5	5.1
قلقيلية	95.4	13.7
سلفيت	90.8	13.0
رام الله	76.6	11.0
اريحا	1.5	0.2
القدس	137	19.7
بيت لحم	82.7	11.9
الخليل	110.5	15.9
المجموع	**696.5**	**100.0**

كما نشر مكتب الأمم المتحدة للشؤون الانسانية (OCHA) البيانات التالية عن الجدار، واعتبرها بيانات صحيحة لغاية شهر تموز 2012، حيث ذكر أن طول الجدار يبلغ نحو 708 كم، وأنه نحو 70% من الجدار انتهى العمل به أو يجري العمل فيه حتى التاريخ المذكور. كما ذكر مكتب الامم المتحدة أن نحو 63.5% من الجدار الذي سيطوق مدينة القدس قد انتهى العمل به أو يتم العمل به حتى التاريخ المذكور. يمكن الاطلاع على هذه البيانات من خلال الجدول التالي[34]:

[33] المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، مسح احتياجات التجمعات المتضررة من جدار الفصل والتوسع في الضفة الغربية، رام الله، فلسطين، 2012.

[34] المصدر: مكتب الأمم المتحدة للشؤون الانسانية (OCHA) وهي صحيحة لشهر تموز 2012.

جدول 10: تطور عملية بناء جدار الضم والتوسع العنصري في الضفة الغربية والقدس-2012

الجدار كاملاً	الطول بالكيلومترات	النسبة من طول المسار
أكملت اقامته	439.7	62.1
يتم البناء فيه	56.6	8.0
لم يتم اقامته بعد	211.7	29.9
المجموع	708.0	100.0
الجدار حول مدينة القدس	**الطول بالكيلومترات**	**النسبة من طول المسار**
أكملت اقامته	91	49.9
يتم البناء فيه	24.9	13.6
لم يتم اقامته بعد	66.6	36.5
المجموع	182.5	100.0

اما وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، فقد ذكرت على صفحتها الالكترونية أن طول جدار الضم يصل الى 770 كم. وفي جميع الأحوال، يبلغ طول جدار الضم والتوسع أكثر من ضعفي طول الخط الأخضر البالغ نحو 320 كم.

ثانياً: مكونات الجدار: تتفاوت بنية جدار الضم والتوسع بحسب المناطق والمواقع التي يمر منها. على سبيل المثال، نحو 5% (37 كم تقريباً) من هذا الجدار يتكون من مقاطع اسمنتية بارتفاع 8-9 م، وغالباً ما تتواجد هذه المقاطع الاسمنتية في المناطق الحضرية مثل القدس وطولكرم وقلقيلية. أما أهم مكونات هذا الجدار ما يلي:

- مساحة من الأرض يتراوح عرضها من 60 – 150 متراً في بعض المواقع ، وبارتفاع يصل إلى 8 أو 9 أمتار.
- أسلاك شائكة لولبية وهي أول عائق في الجدار.
- خندق يصل عمقه أربعة أمتار وعرضه أيضاً نفس الحجم (وهو يهدف لمنع مرور المركبات والمشاة) يأتي مباشرة عقب الأسلاك الشائكة.
- شارع مسفلت بعرض 12 متراً، وهو شارع عسكري لدوريات المراقبة والاستطلاع.
- يليه شارع مغطى بالتراب والرمل الناعم بعرض 4م، لكشف آثار المتسللين، ويمشط هذا المقطع مرتين يومياً صباحاً ومساءً.

- جدار إسمنتي بارتفاع متر ويعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع أكثر من ثلاثة أمتار، رُكبت عليه معدات إنذار إلكترونية وكاميرات وأضواء كاشفة وغيرها من عناصر البنية التحتية الأمنية.
- أبراج مراقبة مزودة بكاميرات وأجهزة استشعار.

ثالثاً: بوابات الجداروشروط العبور منها: قامت قوات الاحتلال بإنشاء بوابات على امتداد جدار الضم والتوسع في القرى والبلدات التي يعزلها الجدار بشكل كامل، الأمر الذي يزيد من معاناة المواطنين وعذابهم، فأحيانا يضطر المزارعون الفلسطينيون الى السير لمسافات قد تصل إلى 50 كيلو متر للوصول إلى أراضيهم التي لم تكن تبعد عنهم سوى كيلومتر واحد أو كيلو مترين، وكذلك الحال بالنسبة للطلاب والموظفين والعمال الذين يضطرون للتنقل عبر الجدار الى الجانب الآخر منه.

وتطالب قوات الاحتلال المواطنين بالحصول على تصاريح للمرور عبر بوابات معينة للوصول إلى أراضيهم. وتأتي هذه المطالبة بناء على الأوامر العسكرية التي أصدرتها قوات الاحتلال بخصوص وضع الأراضي التي عزلها الجدار، ومن هذه الأوامر الأمر العسكري رقم (387),5730-1970الصادر بتاريخ 2003/10/2 تحت عنوان الإعلان عن إغلاق منطقة التماس رقم 2/30/س والذي يعتبر إقرار صريح من قوات الاحتلال الإسرائيلي بضم كافة الأراضي التي عزلت خلف الجدار إلى إسرائيل. وذلك بعدم السماح بدخولها، أو الإقامة بها لغير الإسرائيليين إلا بتصاريح خاصة تصدر عن القائد العسكري.

ويوجد في جدار الضم 73 بوابة[35] وحاجز تفتيش حتى شهر تموز/يوليو-2009، يمكن تقسيمها من حيث وصف طبيعة عملها كما في الجدول التالي:

جدول (11): توزيع بوابات جدار الفصل العنصري حسب نوع ووصف البوابة

نوع البوابة	وصفها	عدد البوابات
حواجز تفتيش المنطقة المغلقة	مخصصة لعبور السكان في المناطق المعزولة بين الجدار والخط الأخضر، تفتح نهاراً وتغلق ليلاً، وتسمح للمزارعين بالمرور الى اراضيهم في الجانب الآخر من الجدار بتصاريح خاصة في موسم	11
يومية	تفتح 3 مرات يومياً لفترة 15-60 دقيقة في كل مرة، للسماح للمزارعين في الوصول الى أراضيهم صباحاً مع وجوب عودتهم قبل	11
اسبوعية/موسمية	تفتح عادة في موسم قطف الزيتون، كما تفتح ما بين يوم وثلاثة ايام أسبوعياً على مدار السنة.	10

[35] حسن ابحيص، خالد عابد، الجدار العازل في الضفة الغربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2010.

موسمية	تفتح لفترة محدودة خلال موسم قطف الزيتون، اي خلال الفترة من تشرين أول/اكتوبر وحتى كانون أول/ديسمبر.	17
تفتح بتنسيق مسبق	تفتح هذه البوابات في مواسم معينة بتنسيق مسبق مع مكتب الارتباط الاسرائيلي في المنطقة، حيث يسمح للأشخاص الحاصلين على بطاقة ممغنطة وفي نفس الوقت مدرجة أسماءهم عند البوابة بالمرور من خلالها الى المنطقة الأخرى من الجدار.	23
أخرى	بوابة بلعين مفتوحة حالياً على مدار 24 ساعة بقرار من محكمة العدل العليا الاسرائيلية	1
المجموع		**73**

ولكي يستطيع المزارع الفلسطيني الحصول على تصريح أمني يسمح له بالوصول الى أرضه عبر بوابات الجدار، لا بد أن يلتزم بالشروط التي تضمنها الأوامر العسكرية لسلطات الاحتلال المتعلقة بالدخول الى منطقة التماس والمكوث فيها، وهي:

1. أن يكون صاحب أرض ومثبته باسمه في أوراق دائرة الأراضي وتسجيلها في إدارة الاحتلال.
2. ساكن في إحدى القرى أو التجمعات التي أصبحت معزولة خلف الجدار، وظاهر ذلك في بطاقة هويته الشخصية.
3. أن لا يكون محكوماً بقضايا أمنية حسب التصنيف الأمني الإسرائيلي.
4. على الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن (12 عاماً) أن يحصلوا على تصريح وبمرافقة احد الوالدين.
5. حددت فترة المكوث للمزارع من الساعة (5 صباحاً حتى 7 مساءً). وكل من يتأخر يعاقب.
6. بالنسبة للورثة:
   - إحضار حصر ارث.
   - إثبات درجة القرابة لمالك الأرض الأصلي.

ومن الأمور التي رفضت سلطات الاحتلال الاعتراف بها، كملكية أراض:

- صفقات البيع المثبتة بالوكالات الدورية.
- عقود الإيجار والاستئجار للأرض الزراعية التي وقعت خلف الجدار العنصري.
- عمال يعملون باليومية، أو بالأجرة وحسب الحاجة (قطف الزيتون، عمال اليومية).
- عدم اعترافها بكبار السن والبعد الإنساني لدخول الأرض المعزولة.

وفي إطار ممارساتها العنصرية الهادفة لإذلال المواطن الفلسطيني، ابتكرت قوات الاحتلال بطاقات الكترونية جديدة لتشخيص المواطنين الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح دخول عبر بوابات الجدار، وقالت مصادر إسرائيلية أن هذه البطاقة هي جزء من جهاز تشخيص سيتم تركيبه في معابر الجدار، ويعمل على تشخيص الإنسان عن طريق صورة كف اليد وبصمات الأصابع، ويتم إصدار هذه البطاقة عن طريق مكاتب الارتباط الإسرائيلي، وسيتوجب على المواطنين الفلسطينيين تجديد البطاقة مرة كل عاميين.

ان بناء الجدار الضم والتوسع العنصري ومن ثم تطبيق الاجراءات التعسفية على المواطنين الفلسطينيين في التجمعات السكانية التي تجاور الجدار، ليشكل انتهاكاً خطيراً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، حيث أن غالبية الجدار جرى بناؤه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشرقية وما حولها. وبالتالي، فإنه يساهم مع المستوطنات في تكوين عقبات كبيرة أمام الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير والسيادة الدائمة على أرضه وموارده الطبيعية، ويدمر الأساس الاقتصادي والاجتماعي لحياة الشعب الفلسطيني. وبنفس القدر، فإن الجدار (كما المستوطنات) يشكل أيضاً انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي التي تحظر اكتساب أراضي الآخرين بالقوة.

ومن **الإجراءات التعسفية** المرتبطة بالجدار التي يطبقها الاحتلال الاسرائيلي على المواطنين الفلسطينيين ما يلي:

- إغلاق تام لبوابات الجدار، ومنع سيارات النقل من الدخول للأراضي الزراعية لاستغلالها.
- تحديد سن المسموح لهم بالدخول من الرجال والنساء.
- تحديد وقت لفتح البوابات لا يتناسب وحاجة المزارعين أو طلاب المدارس.
- المضايقات المستمرة وأعمال التنكيل والإهانات اليومية من جنود الاحتلال للمزارعين الفلسطينيين.

- مداهمات قوات الاحتلال الليلية للعديد من القرى المحاصرة خلف الجدار، وكذلك للمزارعين الذين يبيتون في مزارعهم.
- عدم فتح البوابات في فترة المساء للمزارعين، مما يضطرهم الى النوم في مزارعهم في العراء.
- تحديد بوابة الدخول لحامل التصريح، ولا يسمح له بالمرور من غيرها.
- مشكلة الحصول على التصاريح تشكل اعتراف بشرعية الجدار والاستيلاء على الأراضي، واعتبار الجدار هو خط التماس بدلاً من "الخط الأخضر".

3.4 الاثار الناجمة عن الجدار

بالرغم من ان اسرائيل وقعت على اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م بصفتها احدى الدول الأطراف في جميع المعاهدات الدولية الناظمة لحقوق الانسان، الا انها مستمرة في ارتكاب مخالفات جسيمة لاحكام وقواعد القانون الدولي، سيما تلك الاحكام المتعلقة بقواعد حقوق الانسان. فمن خلال جدار الضم والتوسع الذي قامت بتشيده فوق الأراضي الفلسطينية، تقترف حكومة اسرائيل الكثير من الانتهاكات المتشابكة من الحقوق للمواطنين الفلسطينيين، والتي تنعكس أثارها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني, ومن هذه الأثار:

- **سياسياً:** بالرغم من ترويج الاسرائيليين بأن الهدف من بناء الجدار هو منع وقوع مزيد من سفك دماء الاسرائيليين نتيجة العمليات الّتي تقع داخل الخط الأخضر، ودائماً يصرون أن المغزى من إقامة الجدار الفاصل هو أمني محض، الا أن الأمن هو جزء بسيط من استراتيجيتهم التي تقوم على تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وتقليص مساحات الأراضي المتوفرة للمواطنين الفلسطينيين والتي تمكنهم من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم، وبالتالي القضاء حلم انشاء دولة فلسطينية مستقلة.

  وتشير بعض الدراسات البحثية الفلسطينية إلى أن الجدار سيبتلع في نهاية المطاف نحو 40% من مساحة الضفة الفلسطينية بعد استبعاد مساحة القدس الشرقية[36]، بحيث تصبح في الجانب الإسرائيلي من خلال سحب الخط الأخضر شرقا في عمق الضفة الغربية. والواضح أن بناء الجدار الفاصل هو أخطر وأشرس مرحلة يمر بها الشعب الفلسطيني خلال تاريخ احتلاله، فالواقع أن الإنسان الفلسطيني هو المستهدف من خلال التضييق عليه وخنقه وحرمانه من أبسط حقوقه، وتجريده من كافة ممتلكاته، وطمس تراثه وهويته وشخصيته الفلسطينية، وإخضاعه لأمر واقع مجبر على القبول به.

- **قانونياً:** أقر المجتمع الدولي منذ عام 1967م، أن القوات الإسرائيلية هي قوة احتلال حربي وأن الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة، تنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، وبصفة دولة إسرائيل طرفاً متعاقداً على

[36] نبيل السهلي، موقع اخبار فلسطين، العنوان: http://www.psnews.ps/index.php?act=Show&id=69926

الاتفاقية، فإنه يتحتم عليها تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، فالمادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال الحربي أن تدمر أي ممتلكات خاصة، ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية."

إن ما قامت به قوات الاحتلال من بناء لجدار الفصل العنصري حول الضفة الغربية، يمثل انتهاكاً لكافة المواثيق والأعراف الدولية، وخاصة قرار الأمم المتحدة بتاريخ 2003/10/21، والذي يدعو إسرائيل بوضوح إلى "وقف وإزالة الجدار المقام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أجزاءه داخل القدس الشرقية، وحولها التي تبعد عن خط الهدنة لعام 1949م وتتعارض مع مواد ذات صلة في القانون الدولي. وفي العام 2004م، اتخذت محكمة العدل الدولية، الذراع القضائي الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة ومقرها لاهاي في هولندا، قرارا استشارياً، يقضي بإدانة وتجريم جدار الضم والتوسع العنصري الذي بدأت إسرائيل بنائه في الضفة الغربية، كما اعتبر الاستيطان الإسرائيلي بأشكاله كافة، غير شرعي، ومنافي للقانون والشرعية الدولية.

ورغم مرور ما يقرب من 10 سنوات على فتوى لاهاي التي لم تستطع منع إسرائيل من إيقاف مواصلة العمل في بناء الجدار، لا بد من مطالبة الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان إلى ضرورة التحرك لإلزام إسرائيل بالامتثال للقرارات الدولية، والانصياع للجنة تقصي الحقائق الدولية فيما يتعلق بالاستيطان، كذلك اتخاذ خطوات فعالة لمعاقبة إسرائيل على جرائمها في الأرض الفلسطينية، حيث أن بناء الجدار رافقه مجموعة من الجرائم بحق المواطنين الفلسطينيين، تتمثل في انتهاك حق الحياة والحرية الشخصية، والقتل، والتسبب في أذى جسدي أو عقلي، والتعذيب، والمعاملة المهنية، والاعتقال التعسفي، وتطبيق إجراءات تهدف إلى تدمير الشعب الفلسطيني سواء كان ذلك بشكل كامل أو جزئي، وتطبيق إجراءات تمنع من مشاركة شعب الفلسطيني في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية وانتهاك حقوقهم الانسانية، مثل حق التعليم والعمل.

- **ضم القدس الشرقية:** بالرغم من ان السلطات الاسرائيلية اصدرت قانون ضم القدس الشرقية بعيد احتلالها في العام 1967م، وما تلا ذلك من بناء احياء استيطانية فيها ووضع صعوبات شتى أمام سكانها الفلسطينيين، خاصة التوسع في البناء، مما حمل عشرات آلاف المقدسيين للسكن في الضواحي، قامت اسرائيل ببناء جدار الضم والتوسع حول مدينة القدس امعاناً في تأكيد ضمها بحدودها داخل الجدار. هذا الاجراء كان له اثار كثيرة على المقدسيين خصوصاً وعلى الفلسطينيين في الضفة الغربية عموماً، منها:

- الصعوبات التي يواجهها الطلاب الذين يسكنون في ضواحي القدس ويدرسون ضمن جهاز التربية والتعليم في شرقي القدس في عملية التنقل من بيوتهم الى مدارسهم وبالعكس.
- لا يوجد في الضواحي ولو مستشفى واحد. ويحصل معظم السكان في الضواحي على الخدمات الصحية في المستشفيات والعيادات الموجودة في شرقي القدس، فالجدار يعيق تنقلهم خاصة في الحالات الطارئة والمستعجلة.
- يتم تشغيل جزء كبير من القوى العاملة من الضواحي في القدس (بجميع أجزائها). وتعتمد لقمة عيش أصحاب المحلات التجارية والمصانع على الزبائن الذين يأتون الى القدس، وقد تم اغلاق الكثير من المحال التجارية منذ الشروع ببناء الجدار العازل.
- يرتبط سكان شرقي القدس بأواصر القربى والعلاقات الاجتماعية الوثيقة مع سكان الضفة الغربية عامة، ومع سكان البلدات المجاورة بصورة خاصة. ورغم ادعاء اسرائيل أن البوابات التي سيتم اقامتها على امتداد الجدار الفاصل ستتيح انتقال الناس من ناحية الى أخرى، وتحول دون المس بهذا النسيج الحياتي. غير ان التجربة التراكمية المتوفرة حتى الآن فيما يتعلق بتفعيل مثل هذه البوابات في شمال الضفة الغربية، تدل على محدودية هذه الخدمة.
- إن مرور المواطنين الفلسطينيين عبر بوابات الجدار لزيارة القدس والاماكن الدينية فيها يستوجب الحصول على تصاريح، والتي لا تعطى لكثيرين ممن يرغبون بزيارة القدس على أنهم "ممنوعين" لأسباب متنوعة وغريبة.
- الاجراءات التعسفية التي يمارسها جنود الاحتلال على بوابات الجدار، حيث يقومون بفتح معظم البوابات لساعات محدودة فقط خلال اليوم وبطريقة لا تستجيب مع متطلبات السكان، الذين ينتظرون لفترات طويلة مما يتسبب في تكون طوابير انتظار ذات حجم كبير.
- يُبقي الجدار أكثر من 200000 فلسطيني متعاطفين مع نضال شعبهم، في الطرف الآخر من الجدار، كما يفصل الجدار بين الفلسطينيين الذين يعيشون على طرفي الجدار، وبالتالي يؤثر بالنسيج الحياتي القائم بينهم.

- **سلب وتدمير الأراضي والممتلكات:** لقد تسبب بناء جدار الفصل العنصري على الأراضي الفلسطينية في خلق العديد من المشكلات التي يواجهها الفلسطينيون يومياً، وتسبب في هدم العديد من البيوت والحق اضراراً كبيرة بالاراضي الزراعية والمحاصيل، وبالرغم من قرار محكمة العدل الدولية ورأيها الاستشاري بهذا الخصوص إلا أن اسرائيل لا تزال مستمرة في توسعة وبناء الجدار في قلب المناطق الفلسطينية من خلال الاستيلاء عليها وضمها.
- **تغيير التوزيع الديمغرافي بصورة قسرية:** تسبب الجدار في هجرة العديد من العائلات التي تسكن بالقرب من الجدار، وذلك لسوء الأوضاع الاقتصادية والصحية التي تدهورت، والتي منها غلق الاحتلال لمجاري المياه عبر الجدار مما تسبب في زيادة انتشار الامراض والاوبئة. فقد ذكر تقرير

للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[37] أن 3880 أسرة بكامل أفرادها هجرت من بيوتها بسبب بناء الجدار حتى تاريخ حزيران/يونيو-2008م.

- **تعليمياً**: إن عملية بناءالجدار والاجراءات المرافقة من عزل وقيود تم فرضها على المواطنين أضرت العملية التعليمية لطلبة التجمعات السكانية الواقعة غرب الجدار على وجه الخصوص، خاصة في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية. حيث يستلزم الأمر الحصول على تصاريح للمدرسين المقيمين خارج المنطقة المذكورة للتدريس فيها، كما يضطر طلبة الجامعات وطلبة المدارس (في القرى التي تفتقر الى وجود مدارس فيها) الى المرور عبر بوابات الجدار في أوقات يحددها الجنود الاسرائيليين في المكان للوصول الى جامعاتهم ومدارسهم. وفي هذا السياق، ذكر تقرير لوزارة التربية والتعليم العالي[38] أن 48 مدرسة تتواجد في 7 مديريات تربية تنتمي الى 6 محافظات فلسطينية عانت من وجود الجدار، والمديريات هي: جنين، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، القدس، ضواحي القدس، وبيت لحم. كما أن 1228 طالباً وطالبة تنقلوا عبر بوابات الجدار خلال العام الدراسي 2010/2009. هذه الصعوبات المتزايدة التي يواجهها المدرسون والطلاب في الوصول الى المدارس والجامعات بسبب الجدار لعبت دوراً هاماً في تدهور عملية التعليم.
- **صحياً**: كان لبناء الجدار العنصري تأثيراً سلبياً واضحاً على التجمعات السكانية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر بشكل خاص، حيث اعاق الجدار وصولهم الى المرافق الصحية الواقعة شرقي الجدار، مما ادى الى زيادة تردي مستوى الخدمات الصحية المتردية اصلاً. فمعظم هذه التجمعات (9 تجمعات سكانية) لا يوجد فيها مراكز صحية، ولا تستطيع الوصول الى خدمات الطوارئ على مدار 24 ساعة. وفي هذا السياق، أشار تقرير لوزارة التخطيط والتنمية الادارية[39] نقلاً عن تقرير لمنظمة OCHA أن هناك تسع تجمعات سكانية تتركها النساء الحوامل قبل موعد ولادتهن بأسابيع لضمان الوصول لخدمات صحية مناسبة عند الولادة.

وفي ذات السياق، أشارت احدى الدراسات[40] نقلاً عن تقرير للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني أن الجدار يشكل عقبة امام الوصول الضروري الى الخدمات الصحية (مراكز طبية ومستشفيات) لنحو 73.7% من الأسر المعيشية الموجودة غربي الجدار و 38.6% من الأسر المعيشية الموجودة شرقي الجدار. ونتيجة لذلك، يصبح سكان هذه التجمعات اكثر عرضة للمشاكل الصحية والامراض، وترتفع لديهم معدلات وفيات الاطفال الرضع، وتقل خدمات الطوارىء، مع حرمانهم

---

[37] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح أثر جدار الضم والتوسع على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، رام الله، فلسطين، 2008.

[38] وزارة التربية والتعليم العالي، أثر جدار الضم والتوسع العنصري على العملية التعليمية، رام الله، فلسطين، 2012.

[39] وزارة التخطيط والتنمية الادارية، الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس خلال عام 2009، رام الله، فلسطين، 2010.

[40] معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، مسح احتياجات التجمعات المتضررة من جدار الضم والتوسع في الضفة الغربية، رام الله، فلسطين، 2012.

من العناية الطارئة السريعة والفعالة، ناهيك عن تزايد الضغط على مقدمي الخدمات الصحية العامة وارتفاع العبء والتكلفة على الخدمات الصحية عموماً.

- **اجتماعياً**: عمل الجدار على تقويض الروابط الاجتماعية القائمة بين العائلات الفلسطينية على جانبي الجدار، وبالتالي تفتيت النسيج الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. فمن الآثار المباشرة لإقامة الجدار اقتطاع مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية وضمها إلى الجانب الإسرائيلي، معظم هذه الأراضي اسكانية، مأهولة بالسكان، مما سيؤثر على النسيج الاجتماعي للمجتمعات في الأراضي الفلسطينية، وخاصة على الفلسطينيين الذين سيعيشون غربي الجدار، حيث سيؤثر على علاقاتهم وأنشطتهم الاجتماعية، فقد تبين من مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[41] على أن 39.4% من الاسر (أو بعض أفرادها) التي داخل الجدار قد انفصلت عن الأقارب في الطرف الآخر من الجدار، وأن 30.3% من الاسر (أو بعض أفرادها) التي خارج الجدار قد انفصلت عن الأقارب في الطرف الآخر من الجدار. كما ذكر، أيضاً، أن نحو 87.0% من الأسر الفلسطينية داخل الجدار و 53.1% من الأسر الفلسطينية خارج الجدار لم يكن لديها القدرة على زيارة أقاربها في الطرف الآخر من الجدار.
- **نفسياً**: للجدار اثر نفسي ايضاً على الفلسطينيين الذين تضرروا منه، فقد اعرب كثيرون منهم عن شعور بفقدان الأمل لمستقبل قراهم. وتدل الدراسات الأولية على ان الآثار النفسية للجدار على المتضررين تتضمن الاكتئاب والشعور بالقلق والقنوط والشعور بالعزلة والتفكير في الانتحار واعراض الاضطراب النفسي الناتج عن الاجهاد بعد الصدمة. وقد نتجت هذه الآثار عن عدم وجود نظم دعم اجتماعية نتيجة للعزلة، والعلاقات الاجتماعية المحدودة، لأن الناس اصبحوا محصورين في بيوتهم، مما أدى الى تفكك الأسر واضعاف العلاقات الاجتماعية وزيادة معدلات البطالة والفقر.
- **اقتصادياً**: يحرم الجدار الفلسطينيين من مواردهم الاقتصادية ومن قدرتهم على استخدامها بكفاءة. فالموارد الاقتصادية الفلسطينية، مثل الأراضي والمياه والأيدي العاملة والمهارات، تصادر لبناء الجدار او تظل معطلة نتيجة لتعذر الوصول الى الأرض ومكان العمل. كما عمل الجدار على تقسيم السوق الوطنية الفلسطينية فعلياً الى مجموعة من الاسواق غير المتصلة، تتواجد في جيوب معزولة غير متجاورة، مما حد من قدرتها على الاتجار بالخدمات والسلع او البحث عن وظائف في السوق الفلسطينية برمتها، مما تسبب في اعاقة التنمية الاقتصادية الفلسطينية والتخطيط الاقتصادي الفلسطيني. على سبيل المثال، يعتمد آلاف الفلسطينيين على الزراعة بوصفها مصدر رزقهم الرئيسي، لا سيما في المحافظات الشمالية من الضفة الغربية، حيث توجد نحو 40% من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، يعمل الجدار على حرمان المزارعين الفلسطينيين من جزء من مصادر رزقهم هذه من

[41] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح أثر جدار الضم والتوسع على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها (آب-2006)، رام الله، فلسطين، 2007.

خلال مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة التي أتلفت بالفعل او اصبحت معزولة خلفه.

وحتى لو طبق نظام البوابات الزراعية، فان زيادة الوقت اللازم للسفر وما ينطوي عليه من التكاليف ستؤديان الى زيادة تكاليف المعاملات زيادة كبيرة. وحسب تقرير للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[42]، لغاية حزيران/يونيو – 2008م، مر الجدار من أراضي 171 تجمعاً سكانياً فلسطينياً، حيث تمت مصادرة 49291 دونماً لبناء الجدار، فيما تم عزل 274607 دونمات خلف الجدار، كما تم تهجير 3880 أسرة بكامل أفرادها، وإغلاق 3551 منشأة اقتصادية.وبالتالي، يمكن القول أن بناء الجدار أدى الى العديد من العواقب الاقتصادية، منها:

- **فقدان الموارد الاقتصادية:**من خلال عمليات المصادرة الدائمة للموارد الاقتصادية او اتلافها او تعذر استخدام الموارد الاقتصادية من قبل أصحابها نتيجة اجراءات الاحتلال، ادت جميعها الى فقدان دائم للموارد الاقتصادية.
- **ضياع الاستثمار المحتمل:** ادت الاجراءات الاسرائيلية الى تزايد الشكوك التي تحف بمستقبل المناطق المعزولة الواقعة بين الجدار والخط الاخضر، ومن ثم أدت الى تناقص فرص الاستثمار الاقتصادي فيها. وتشكل الشكوك معضلات خاصة للمنتجين الزراعيين، فلا يدرون ان كانوا سيزرعون على الاطلاق، ومشاكل في اختيار المحاصيل التي سيزرعونها، ومستوى الاستثمار في الزراعة. كما أضرت هذه الاجراءات بالمناطق الواقعة داخل الجدار والقريبة منه، والتي اصبحت جيوباً معزولة دون أية امكانية للرخاء الاقتصادي، حيث أن القيود الإسرائيلية ستجعل هذا الاستثمار مستحيلاً من الناحية العملية.
- **زيادة تكاليف صفقات الخضار والفواكه:** نظراً للعوائق التي وضعتها السلطات الاسرائيلية أمام حركة تنقل المواطنين والبضائع، كصعوبة الحصول على تصاريح مرور من خلال بوابات الجدار، والاضطرار الى نقل البضائع من شاحنة الى أخرى، اصبحت تكاليف النقل والانتاج/الزراعية تزداد ارتفاعاً.
- **ارتفاع معدل البطالة:** ادى بناء الجدار الى زيادة معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر في المناطق الفلسطينية، خارج الجدار وداخله على حد سواء.

زراعياً: تقيد البوابات وأنظمة التصاريح المرتبطة بالجدار وسائل وفرص الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، مما أدى إلى انخفاض المنتوجات الزراعية وتغيير في وسائل الزراعة للمجتمعات السكانية المتأثرة بالجدار. فمن ناحية، تم اقتلاع آلاف الأشجار المثمرة من أجل بناء الجدار، ومن ناحية أخرى، تم تخصيص نحو ثلثي بوابات الجدار لضبط مسألة وصول الفلسطينيين إلى مزارعهم خلف الجدار، حيث تفتح هذه البوابات لشهر أو شهرين فقط في العام

[42]الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح أثر جدار الضم والتوسع على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات الفلسطينية التي يمرالجدار من أراضيها، حزيران 2008، رام الله، فلسطين، 2008.

خلال موسم حصاد الزيتون. ويفيد المزارعون المتأثرون بحدوث تراجع بنسبة 50-60% في محاصيلهم السنوية بسبب عدم السماح لهم بالوصول بشكل منتظم لأشجارهم وللقيام بالعناية بها.

وبناء على تقديرات للبنك الدولي، فإن المساحة التي يقتطعها الجدار بقسميها لغربي والشرقي تنتج 45% من الإنتاج الزراعي الفلسطيني، ويعمل في هذه المساحه نحو25% من سكان الضفة الغربية، كما تقدر قيمة إنتاج كل كم^2 واحد بحوالي 900 ألف دولار أمريكي سنوياً[43].

كذلك، لم تعد الأراضي المخصصة للرعي في "منطقة الجدار" قابلة لأن يصلها الرعاة ومواشيهم، ومع وجود مراع محدودة متبقية، وعدم القدرة على تحمل الكلفة العالية للأعلاف التجارية، فإن تلك المجتمعات تفيد بحدوث نقص بحوالي 60% في عدد المواشي التي تملكها، مما يشكل عبئا كبيرا على كاهل العائلات التي كانت تستخدم منتجات اللحوم والألبان في السابق لغايات الاستهلاك المنزلي والتي كانت تدر مصادر حيوية للدخل ايضاً.

- **القوى العاملة:** يمكن القول أن جدار الفصل العنصري يعتبر من أسوء القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال على تنقل العمالة الفلسطينية، مما أثر سلباً على نسبة البطالة. إضافة الى ذلك، يحد الجدار من قدرة العمال على الوصول الى مواقع عملهم خلفه، حيث يزيد من صعوبتها ومدتها وتكلفتها، سواءً كان ذلك في المنطقة الفلسطينية التي عزلها الجدار خلفه أو داخل الخط الأخضر. فهم يضطرون إلى سلك طرق وعرة وبديلة وإلى قطع مسافات طويلة لبلوغ أماكن عملهم، مما يضطرهم الى دفع تكاليف إضافية تقلل من دخلهم المادي وتؤثر على الحياة الاقتصادية لأسرهم.

ومن آثار بناء الجدار على القوى العاملة الفلسطينية مايلي:

- تأثر العاملين في قطاع الزراعي وأسرهم، حيث أدت الاجراءات الناجمة عن بناء الجدار الى خسارة 6500 وظيفة. فقد ذكرت هيئة التنسيق الفلسطينية الموحدة للدفاع عن الأراض في مواجهة الاستيطان أن إسرائيل ضمت أكثر من 10 % من الأراضي الفلسطينية الأكثر خصوبة وغنى بالماء في الضفة الغربية من خلال بناء هذا الجدار، خاصة في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية ومنطقة الأغوار. كما حذرت الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات في تقرير أصدرته بهذا الشأن من سعي إسرائيل للاستيلاءعلى نحو45 % من مساحة الضفة بهذا الجدار[44].
- كما أثر الجدار على العمالة الموسمية، من خلال تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كان انتاج المنطقة الواقعة خلف الجدار نحو22000 طن من زيت الزيتون كل موسم.
- أدى بناء الجدار الى منع حوالي10000 رأس من الماشية من الوصول إلى المراعي التي تقع غرب الجدار العازل، مما أدى الى انخفاض ملحوظ في عدد رؤوس الماشية في منطقة الجدار، سيما ان الأحوال الاقتصادية لا تسمح لأصحاب هذه الماشية بالاعتماد على الأعلاف الصناعية.

---

[43] المصدر: بلال عبد الرحيم عثمان جبر، تأثير الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.

[44] المصدر: وزارة الاعلام، رام الله، فلسطين، موقع الكتروني:
http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=574

- أدى الجدار والاجراءات المرافقة الى تعرض القوى العاملة الموجودة على جانبي الجدار لصعوبة اكبر في الوصول الى سوق الوظائف المحلية، لانهم يحتاجون الى تصاريح للمرور من بوابات الجدار. ونتيجة لذلك، أجبرت الكثير من الأسر على الهجرة القسرية الى الجانب الآخر من الجدار، وحسب بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، انه حتى نهاية شهر حزيران/يونيو، بلغ عدد الأسر التي هجرت بكاملها من التجمعات التي مر جدار الضم والتوسع من أراضيها نحو 3880 أسرة، في حين بلغ عدد الأفراد الذين هجروا نحو 27841 فرداً، كما تم اغلاق 3551 منشأة حتى التاريخ المذكور.
- حد جدار الضم والتوسع وجنود الاحتلال المتواجدون على بوابات الجدار ونقاط المراقبة من قدرة العمال الفلسطينيين (خاصة غير المنظمين) من الوصول الى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، كما لعب الوضع السياسي والامني دوراً واضحاً في حجم التصاريح الممنوحة للعمال الفلسطينيين للعمل داخل الخط الأخضر. ومما يدلل على ذلك ان إسرائيل، في الشهور الأخيرة، خففت من إجراءاتها التعسفية والمهينة للعمال الفلسطينيين ورفعت من أعداد العمال المنظمين (يحملون تصاريح عمل)، ويظهر ذلك من خلال اجراء مقارنة بين مسحي الربعين الثاني والثالث من العام 2013م، حيث تبين ارتفاع نسبة العاملين داخل الخط الأخضر بنسبة 9.2% في الربع الثالث مقارنة بالربع الذي سبقه. كما تبين المقارنة أن نسبة الزيادة بين الذين يحملون تصاريح عمل وصلت الى 6.0%، مقارنة بنسبة زيادة 2.4% بين العمال الذين لا يحملون تصاريح. وتوضح المقارنة زيادة واضحة في نسبة العمال الفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر أجنبية لتبلغ نحو 26.6%. والجدول التالي يوضح أعداد هؤلاء العاملين خلال الربعين المذكورين ونسبة الزيادة في أعدادهم خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني.

جدول (12): أعداد العاملين (النظاميين وغير النظاميين) في اسرائيل والمستوطنات خلال الربعين الثاني والثالث من العام 2013م ونسبة الزيادة.

	Q2-2013	Q3-2013	الزيادة %
يعمل في اسرائيل	76400	83400	9.2
يعمل في المستوطنات	19500	19900	2.1
المجموع	95900	103300	7.7
يحمل تصريح	48200	51100	6.0
لا يحمل تصريح	33800	34600	2.4
يحمل وثيقة أجنبية	13900	17600	26.6
المجموع	95900	103300	7.7

الخاتمة

في بدايات القرن الماضي، قال حاييم وايزمان[45] هناك بلد صدف أن اسمه فلسطين، بلد بلا شعب، ومن ناحية أخرى يوجد هناك الشعب اليهودي وهو بلا أرض، أي شيء يبدو أكثر ضرورة من إيجاد الجوهرة المناسبة للخاتم المناسب لتوحيد هذا الشعب مع ذلك الوطن". أن تطبيق هذه المقالة أدى الى قيام الصهاينة بارتكاب العديد من المجازر بحق المواطنين، نتج عنها عشرات الالاف من الشهداء والجرحى الفلسطينيين وتدمير كامل لمئات القرى الفلسطينية، ناهيك عن تهجير قسري كامل أو شبه كامل للعديد من المدن الفلسطينية. وفي العام 1948م أعلن قيام دولة للكيان الصهيوني على نحو 77% من أرض فلسطين، التي اصبحت شبه فارغة من سكانها الأصليين. وفي هذا السياق، قدر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين خلال العام 2013م بنحو 11.8 مليون نسمة، نصفهم تقريباً يعيشون في دول الشتات.

وفي العام 1988م قال أرئيل شارون "أنت ببساطة لا تحمل الناس في شاحنات وتذهب بهم بعيداً..أنا أفضل اتباع سياسة ايجابية بخلق ظروف تقنع الناس بالمغادرة". والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ما تقوم به اسرائيل من اجراءات في السنوات الاخيرة اتجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية يصب في هذا الاتجاه؟. مما سبق يمكن القول أن:

- إسرائيل تشدد الحصار على سكان القدس العرب، فلا تمنحهم رخصاً للبناء وتجبرهم على هدم أي بناء غير مرخص، فتضطرهم الى البحث عن مكان للعيش خارج المدينة المقدسة.
- إسرائيل صادرت غالبية الأرض الزراعية الخصبة للفلسطينيين في الأغوار والسهل شبه الساحلي في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية من خلال بناء جدار الضم والتوسع، وبالتالي حرمتهم من مصدر مهم للرزق وحولت قسم منهم الى فئة الفقراء.
- إسرائيل تتحكم في المنطقة المسماة C (61% من مساحة الضفة الغربية) وتضع العقبات أمام الفلسطينيين لإستغلالها في الزراعة أو في التوسع العمراني، حيث الزمتهم بالبناء ضمن الخرائط الهيكلية التي وضعتها للمدن والقرى الفلسطينية، ومنعتهم من البناء خارج الحدود الضيقة لتجمعاتهم السكانية التي حددتها هذه الخرائط.

[45](1874م– 1952م) أشهر شخصية صهيونية بعد تيودور هرتزل. لعب الدور الأهم في استصدار وعد بلفور العام 1917م، كان رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية منذ عام 1920م حتى عام 1946م ثم انتخب أول رئيس لدولة إسرائيل 1949م.

- اسرائيل تصادر الأرض الفلسطينية بحجج كثيرة، منها توسيع المستوطنات، أو إنشاء بؤر استيطانية، أوشق طرق التفافية، أوبناء الجدار العنصري، أو للاستخدام كمناطق أمنية وعسكرية، أو اعتبارها محميات طبيعية.
- إسرائيل تضع العراقيل أمام الفلسطينيين لمنعهم من الوصول الى اراضيهم الزراعية القريبة من المستوطنات أو التي خلف جدار الضم والتوسع، تمهيداً للاستلاء عليها ومصادرتها في الوقت المناسب.
- إسرائيل تسيطر بشكل مطلق على الموارد الطبيعية الفلسطينية وعلى رأسها المياه الجوفية، التي تستخرجها لاستخدامها داخل الخط الأخضر والمستوطنات، وتحرم أصحابها الحقيقيين من استخدامها، حيث تقوم ببيعهم جزء بسيط منها لا يصل الى الحد الادنى حسب معايير منظمة الصحة العالمية.
- إسرائيل تحارب الاقتصاد الفلسطيني وتعمل على اضعافه بكافة السبل حتى يبقى ضعيفاً وتابعاً للاقتصاد الاسرائيلي.
- إسرائيل أضعفت الاقتصاد الفلسطيني، وجعلته غير قادرٍ على توليد فرص عمل تستوعب عشرات الالاف من خريجي المعاهد والجامعات، مما يضطر هؤلاء الخريجين الى البحث عن العمل خارج فلسطين أو الهجرة الى الدول الأجنبية.
- اسرائيل تجبر عشرات الالاف من الحاصلين على مؤهل ثانوية فأقل على العمل في المستوطنات وداخل الخط الأخضر (في غالبيتهم عمالة غير ماهرة أو نصف ماهرة)، حيث لا يوجد لهم فرص عمل في السوق الفلسطينية التي انهكتها اسرائيل باجراءاتها التعسفية المختلفة ولا حتى في أسواق العمل الخارجية، وتستطيع السلطات الاسرائيلية طردهم من عملهم– وضمهم الى جيش العاطلين عن العمل– في اي وقت تشاء.
- اسرائيل تعمل على تدمير البيئة الفلسطينية بوسائل عدة، والتي منها المياه العادمة والنفايات الصلبة والكيماوية والنووية وأغبرة المحاجر وغيرها، مما يؤثر سلباً على صحة المواطنين الفلسطينيين وتخريب ممتلكاتهم.

مما سبق، يمكن الاستنتاج أن المشروع الاستيطاني الصهيوني (والاجراءات التدريجية المرافقة له) خطير جداً على الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية، وتكمن خطورته في حرصه على الاستمرار والتوسع (عاماً بعد عام) في السيطرة على الارض الفلسطينية ومواردها الطبيعية والمعابر والحدود من جهة،

وعلى التضييق على المواطنين الفلسطينيين في اراضيهم وبيوتهم وحرمانهم من كافة الحقوق، مما يضطرهم الى البحث عن مصدر الرزق خارج فلسطين أو الهجرة الى الدول الأجنبية من جهة أخرى.

ومما يؤكد ذلك، ليس فقط رفض اسرائيل الامتثال الى الشرعية الدولية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية العام 1967م، وبناء المستوطنات، وبناء الجدار، واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية باريس الاقتصادية، وانما استمرارها في اجراءاتها التهويدية المستمرة دون توقف والمتسارعة للأرض الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية على حد سواء.

وأخيراً، إذا كانت نتيجة أقوال زعماء الحركة الصهيونية الأوائل مجازر وتدمير وتهجير قصري ممزوجاً برائحة الدم والعذاب لأكثر من نصف الشعب الفلسطيني، فهل تنتج أقوال أرئيل شارون "الإيجابية" المذكورة، تطبيقاً متدحرجاً ينتهي بمصادرة جميع ما يملكه الفلسطينيون خارج التخطيط التنظيمي الذي وضعته الحكومة الاسرائيلية للتجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية؟، وهل ينتهي هذا التطبيق بهجرة قسرية "ناعمة نسبياً" لنسبة كبيرة من فلسطينيي الأراضي المحتلة بحثاً عن لقمة العيش؟. السنوات القادمة سيكون لديها الجواب.